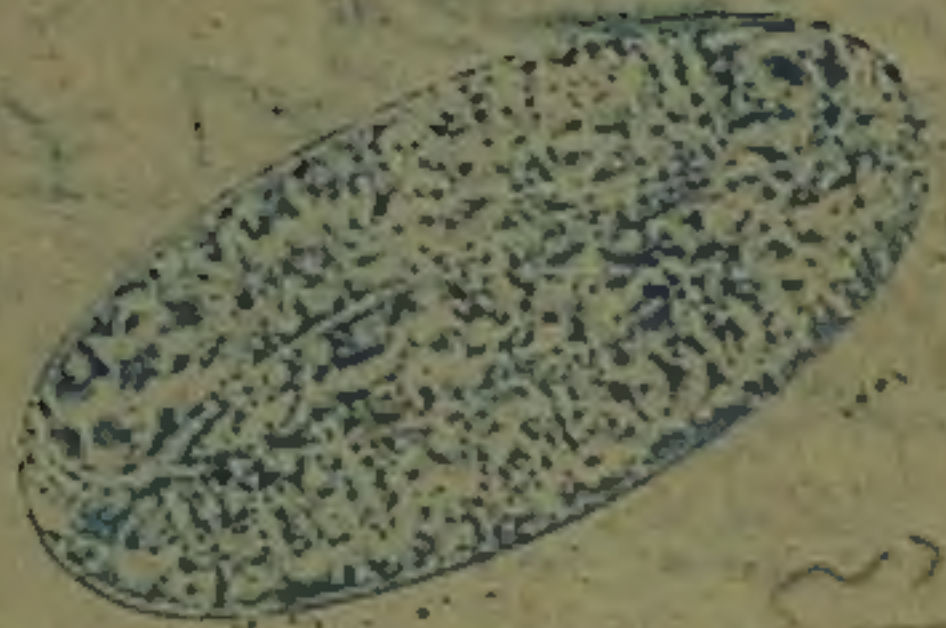






فصل في مبادئ الفقه على شرح سائر المقدمات



أرشد

3824

8574





العجاب ما يفهم الامر الذي في خبره  
وكذا معنى خبره كغيره من المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على انعامه الخفية والصلوة على رسول الله المبعوث في الاظهر  
الصواب والهدى واصحابه الصادقين خير الادات وبعد فمرزده  
فائدة العجاب بل زائدة لا تدخل في حساب على الشرح المشهور  
بين اولى الابواب للرسالة العفدية في الاداب ثم كشف عن  
وجوه مقاصده النقاب وتشرح ما افادته الشارح المحقق و  
الاستاذ المدقق في خواشئ الكتاب نذرة للاجباب متبعة  
للطلاب والدارس الموفق واليه المآب **قوله** لك الحمد لله  
مشهور ان احدهما لغوي والاخر في وكل واحد منهما محتمل  
معناه وعلى اي تقدير اما ان يراد المعنى المبني للفاعل او المبني  
للمفعول او كما حصل بالمصدر ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد  
ليعلم الكل ولا م التعليل يحتمل ان يكون الاستفراق وان يكون  
للمفرد وان يكون للعهد كما رجع اشارة الى الفرد الكامل ولا م  
في الملك ايضا يحتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالوصف  
و ان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق فربما كان واربع  
احتمالات حاصلة من هذين الشكوك اثنين اولها ومنه  
الثاني في سبعة ثانيا ومنه الاثنين في احد عشر ثانيا  
فتأمل **قوله** على القرب فائدة هذا التفسير ان  
فينايل

قوله معناه مشهور ان الظاهر مقتضى ان  
الوجه الاختصاص في خبره كغيره من المعاني  
فانما هو في خبره كغيره من المعاني  
فانما هو في خبره كغيره من المعاني

395  
Izmir  
Kütüphane

لقد قد وقع على الوجه اللائق انما اللائق بحال الحامد ان يلاحظ  
قربا على قياس ما ذكره في النكتة الثانية فان قلت فقلت  
هذا شرح هذه النكتة لا النكتة الثانية فالحسن التقابل  
بل الظاهر ان يجعل قوله اللائق بحال الحامد علة للتبني  
المذكور بترك العطف قلت حاصل النكتة الاولى التنبيه على  
كون الحمد المذكور واقعا على الوجه اللائق وحاصل النكتة الثانية  
اما التنبيه على ان اللائق بحال الحامد ان يلاحظ الحمد حاصرا  
واما على كونه تعالى ملحقا به هذا الحمد على وجه يقتضي التعجب  
ملقبه بالخواب وعلى كلا التقديرين بينهما بون بعد الآن  
مدار الكل على مقدمته وحده يبي ان اللائق بحال الحامد ان  
يلاحظ الحمد حاصرا ومثله ان يكون فائدة التنبيه انما  
الكلام على رعاية منعة التلميح وهو الاشارة الى قسمة او شعور  
من غير ذكره وذلك لان التنبيه على القرب اشارة الى مضمون قوله  
تعالى ونحن اوفى البيوع من جيل الوريد وما ذكره في محاشيه ههنا  
يحتمل ان يكون اشارة الى هذه الفائدة ويحتمل ان يكون بيانا للقرب  
الذي وقع التنبيه عليه ويحتمل ان يكون اشارة الى وقوع الارز  
الشري في اضافة القرب الى الله تعالى ولا يخفى انه يكره جعل النكتة  
الثانية اشارة الى رعاية منعة التلميح لكونه اشارة الى  
مضمون الحديث الذي هو في حاشيته باوجه حاصل الشككين

والتعجب من ان هذا الحمد  
هو الحمد الاول للتنبيه  
في خبره كغيره من المعاني  
فانما هو في خبره كغيره من المعاني

قوله ان الشك في ان هذا الحمد  
هو الحمد الاول للتنبيه  
في خبره كغيره من المعاني  
فانما هو في خبره كغيره من المعاني

الحمد لله على انعامه الخفية والصلوة على رسول الله المبعوث في الاظهر



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الاستدلال على ان الاستدلال لا يثبت  
على ان الاستدلال لا يثبت على ان الاستدلال لا يثبت

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الاستدلال على ان الاستدلال لا يثبت  
على ان الاستدلال لا يثبت على ان الاستدلال لا يثبت

ان اختيار الخطاب لا يثبت على التمسك بالآية و  
لا يثبت على التمسك بالآية و لا يثبت على التمسك بالآية و  
بكم ان يقال ان اختيار طريق الخطاب رعاية منفعه الاستدلال  
او الاتفاقات بناء على انه تعالى مذكور في التسمية بطريق الغيبة  
او براعته الاستدلال لان المقصود مصداق بيان طريق المداولة  
و مدار المداولة على الخطاب كما لا يخفى **قول** اولاً وقيل ان الالاف  
للمامد ملاحظة المحمود حاضراً و مثلاً به ان الحمد لا قبل الشروع فيه  
ولو سلم فلا يتم التقرير لان المقصد توجب اختيار الخطاب في انشاء  
الحمد و يكبر دمع بان المراد بقوله اولاً قبل الفروع عن الحمد اي في وقت  
الحمد ولا يخفى ان الحديث الذي اوردته في هامشيه مصداق انما يلام  
هذا المعنى نعم لو ترك قوله اولاً وقوله ثم بعده لكان اخيراً  
افعله لكان لا ينظم قوله واستبان منه وانا قال في هامشيه كما  
يلازم ولم يقل كما يدل عليه الحديث المذكور انما يستدعي ان يلاحظ  
المحمود كانه مرئي و مثلاً به ان يلاحظ حاضراً بحيث يستحق  
الخطاب على انه يجوز ان يكون المقصود من الحديث بيان  
الاحسان في عرف الشرع لا بيان احسان كل عبادة وكميلها  
فقدرة قوله واستبان منسب ان يكون الالاف مجالاً لها مدان يلاحظ  
المحمود اولاً حاضراً و مثلاً به لا يقتضي تقديم قوله لكسداً كما  
قوله اولاً بمعنى قبل الشروع في الحمد او بمعنى قبل الفروع عنه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الاستدلال على ان الاستدلال لا يثبت  
على ان الاستدلال لا يثبت على ان الاستدلال لا يثبت

البراعة في الاصطلاح هي  
كون ابتداء الكلام مستحباً  
للمقصود و هي تقع  
في رتبة الكلام  
سبعة مرات

و قد عدم اخفاء ان كون مدار المداولة  
على الخطاب انما وقع في وقت  
الكلام و انما وقع في وقت  
فلا في قسم الحمد

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الاستدلال على ان الاستدلال لا يثبت  
على ان الاستدلال لا يثبت على ان الاستدلال لا يثبت

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الاستدلال على ان الاستدلال لا يثبت  
على ان الاستدلال لا يثبت على ان الاستدلال لا يثبت

لان قوله في الحمد فتقديره لا يستلزم كون الحديث سبقة قبل الشروع  
في الحمد حتى يختار التقديم لاجل ذلك وناخبة لا ينافي كون الحديث  
قبل الفروع عن الحمد حتى ترك لاجله و يكبر دمع على التقديمين باق  
تقديم قوله على مفهوم الحمد الصادق على افراده يدل على ان ملاحظة  
المحمود حاضراً و مثلاً به ان يكون مقدمته على الحمد في  
جميع المواد و ان لم يكن قوله كلف مقدمته على هذا الحمد و يكبر  
ان يقال مفهوم الحمد بمنزلة المحمود فان التقديم عليه كالتقديم على المحمود  
والتأخير عنه كالتأخير عن المحمود **قول** لكون مقدمته على الحمد  
للمحمود قوله كلف لا مجرد لفظ الحمد فاما مقام لا يقتضي تقديم  
لفظ الحمد على قوله واجب عنه بان هذا المحمود فرد لمفهوم الحمد  
ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة اهتمام بشأن ما  
يصديق عليه بل الحمد بالنسبة الى ما لا يصديق عليه و انما كان  
مت و بين في البرائة لذلك الفرد قوله للتعظيم و التكرار  
يقتل ان يكونا نكتة واحدة على ان يكون قوله و التكرار عطفاً  
تقريرياً و يقتل ان يكونا نكتتين الا انه جمع بينهما في الذكر  
بينهما على تقاربهما في المعنى كانهما نكتة واحدة و انت تعلم  
ان التقديم و وجوباً الا مثل التثنية في الاستدلال لانه اقيم  
خصوصاً في هذا المقام و رعاية منفعه الاستدلال لا غير ذلك  
و منها ما اوردته في هامشيه من ان الحمد كالتسمية بين الحامد

تكونه سادساً على مجموع  
قوله الحمد

ولا حاجة الى ذلك بل كان التعليل على الاعظم  
لان التثنية في الاستدلال على ان الاستدلال لا يثبت



والمجوز من غير أن يشرط ما هو أصله ان المجوز مقدم على الكيد بالطلع مقدم  
 عليه بوضع ليوافق الوضع الطبع وانما قال كالتسوية لان محمد  
 ان كان بليان فهو من مقولة الكيف ان كان بالاركان فهو  
 من مقولة الفعل وان كان باللسان فلهذا كذا لو كان كذا لسان  
 عبارة عن المعنى المصدرى اعني التكلم بما يدل على التعظيم وانما لو  
 كان عبارة عن نفس الكلام لمخصوص فهو من مقولة الكيف  
 ايضا ومن البين ان الكيف ليس نسبة اصلا والفعل ان كان  
 من النسبة المنقولة لا المقولات السبع لكنه نسبة بين الفاعل  
 والمنفعل والمجوز ليس منفعلا بل الفاعل على هذا محمد  
 نسبة بينه وبين اللام كذا كذا مطلقا بمنزلة النسبة بينهما  
 كونه معنى يتوقف حصوله على حصولها في نفس الامر فلهذا  
 اللام هي اما لام التوقيف سواء كان الاستواء او الجبر على ما  
 صرح به المحقق التفتازاني وشيخه السيد السند في الاستواء وانما  
 لام الملك وانما كلاهما والكل منظور فيه اما الاول فلان لام الاستواء  
 او الجبر على ما يدل على ان كل واحد من جبر محمد ثابت للمعنى  
 مرتبط به لا على حصر ذلك فيه بل هو ان يتحقق حده واحد بشخصين  
 اللهم الان براد كل فرد من الافراد المتفارقة بالذات او بالاعتبار  
 ويجعل الكلام على الادعاء وانما الثاني والثالث فلان لام الملك  
 انما ومنه للاختصاص بمعنى الارتباط كما بين في موضعه بالا

اللام الان براد الحرم بمجوزة  
 المقام

بمعنى

منظور

بمعنى محرم والكلام في لامية المستفاد من تقديم حيز والاعتذار  
 عن هذا فان في حاشية ما جاء من ان هذا من حيث ما صرح به السيد  
 السند في بعض تصانيفه من ان لامي الملك والجبر على ما  
 كذا به تعالى ان تم في الآفاق فيظهر من وجهين اما اولاهما ان البناء  
 المذكور لا حاجة اليه مع افادة اللام الاستواء للاختصاص المقصود  
 كحيز عن اهل الوصية على ما تقرر في كتبهم وانما ثانيا فلان لام  
 الملك كانت الدلالة على الاختصاص المقصود كحيز على قول  
 السيد السند سواء كان لام التوقيف سواء كان الاستواء او الجبر  
 او العهد او لم يكن هناك لام التوقيف واما التوضيح بلام الجبر كلام  
 قد سطره فلانه اراد ان يبين ان اختصاص كل محرم تعالى كما سطره  
 من لام الاستواء يستفاد من لام الجبر مع لام الملك ايضا وهذا  
 المعنى خبره مذكور في هذا المقام اللهم الان يقال المراد من الاختصاص  
 ههنا ايضا اختصاص كل محرم تعالى لانه يطلع في المحرم او المقصود  
 من ذكر المقدمة المنقولة حكم لام الملك لكنه اراد ان ينقل كلامه  
 قد سطره على ما وقع في محله بعينه من خبر تعرف فيه فذكر لام الجبر  
 ايضا في تعريف الاختصاص في ان افادة التقديم للاختصاص  
 مطلقا لا يستلزم كونه تاكيدا للاختصاص استفاد من لام الملك  
 اذ المؤكد لا بد ان يكون متأخرا عن المؤكد في افادة المعنى وكون افادته  
 ليعب افادة اللام من الاظهار معية الافادتين وان كان في الكلام



هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب

مذكورة قبل التقديم الا ان يقال الام في قوله كذا على الا  
الذي وصف له كذا المقام متعلقه الذي هو صفة لفظية  
تقديم المسند على المنسوب اليه على الا حقا من الابد والبقاء  
بل لا يتحقق الا بعد تحققها في كل من اعترض بين الابد والبقاء  
المذكور بانها انما يتم اذا كان الاختصاص مستقفا من التقديم  
هو الاختصاص المستقفا من الام وليس كذلك لان الاختصاص  
من الام اختصاص كذا هو الذي هو المقام في نفسه ونقد  
والاختصاص المستقفا من التقديم هو اختصاص المسند اليه  
وما علم اختصاص كذا بالاختصاص من غير ان يكون المعنيين  
لأن بغيره وبغيره فان اختصاص كذا به كذا مستلزم  
الاختصاص من كذا بالاختصاص من غير ان يكون مختصا بهذا  
الاختصاص لكان الاختصاص من كذا مشترك بينه وبين غيره او  
مختصا بغيره وعلى التقديم بين يدي ان لا يكون مختصا به تعالى وكذا  
الاختصاص من كذا تعالى وهو ظاهر بين المعنيين تلازم وهذا القدر  
كان في التاكيد على ما لا يخفى قوله والمنتهى قبل في تعداد المنعم  
ما انعم على المنعم عليه بطريق الاستدلال وقيل انما المنعم ما انعم  
على المنعم عليه قبل الاستدلال ما يصح في الحسن وهو الاول  
فقدرة وفائدة ايراد ما بعد كذا استعار اليه في شئ لا  
لا اعتراف بالجزء من اداء كذا في شئ وجب الجزاء ما انعم

فمنه

الله

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب

الله الا ان يقال الا ان يقال بالقديم والقديم  
يقضي ان يكون المقام بالذات بالقديم عليه  
وهيها الجاث اقر لا ينفك ايرادها في هذا المقام

الله سبحانه وتعالى في ذاته الكثرة والجلالة بحيث لا ينفك  
ولا يوازيها شئ من شئ من هذا المقام  
المقامات لفظية وتاما ان الايمان يجد على الوجه الكمال مستلزم  
استلزام كماله كماله السيد السند في حاشية المطالع في شرح  
قول صاحب المطالع اللهم انما عذرك والمحمد في الآيات والمنشآت  
لان يجوز ان ينفك كذا من غير كذا من النعم فلا ينفك  
فمنه من عليه كذا من اما من الاستحقاق على ان يكون الكلام  
مبتدأ في هذه الكونين التي في الذي يستعمل على اما بتعريفه  
على حذف المتعلق من باب من عليه فيتمثل للخصيص واللفظ

منه وجه الكلام

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب

منه وجه الكلام  
هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب

الذي ذكره بقوله ما يقال في ذلك خير بان النقل انما يدل على ان  
المنتهى لم ينفك عن المقام على ان يكون مصدرا صرفا كذا يجوز  
ان يكون مصدرا نوعيا من المنتهى بمعنى المقام اذ وزن الفعلة  
للمنوع كالكسبة واللبسة وعلى هذا لا ورود للمكان المذكور  
اذ يجوز ان يكون المعنى لك الحمد ونوع من الانعام فانه قد  
يشتمل على المعطوف ما لا يشتمل على المعطوف اعني النوع الكاسر قوله

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه  
في كل مقام من المقامات  
والله اعلم بالصواب



من ان المشتبه الظاهر انه اعتراض على كلام المصنف بطريق  
الاستدلال وتفوه ان كلام المصنف يتضمن اثبات المشتبه  
بان يكون مبنيا للفاعل كسبحانه وتعالى وكل ما يتضمن  
ذلك كاف لان المشتبه بهذا المعنى مضمرة مذمومة منسقة عنها

هذا يكون ترتيب الجوابين المذكورين على وفق ترتيب المقدّمين  
 المنوعين فلا يشترط أن الأول تقديم الجواب الثاني وعلامة  
 أنه يكمل منع العلم بالصواب بوجه آخر هو أن يقال لا يتم في أن كلام  
 المنع ثابت المستلزم ذلك إذا كان محله كونه ممنوعاً بالإخبار و

اما اذا كان بمعنى الانشاء اعني انشاء محمد والامتنان كما هو الظاهر في جملة  
من جملة الصلوة فليس ثبات المنة املا ويكره منع الكبرى اظهر في  
المنه بان يقال المنة المذكورة لا تدل على التثنية المنة كواثر من جملة خبره

ان يكون المبطل مجموع المن والازى لا كل واحد منها ولو سلم في الجمل عليها  
 يكون المن مبطلا لصدق لا يستلزم النهي عنه صلا لجواز ان  
 يكون المن في نفسه مباحا كالمبطل عملا اخر بمقارنته نعم البطل

الصدقة ما بين منهي عنه كمنه لا يستقيم الشيء عن المن وكما سلم  
اللازم هو انتهى عنه بعد الصدقة لا مطلقا فلا انكار قول  
مدفوع بانه اه قد يدفع الاعتراض بانه في الكلام مصان في مخدوما

تا به قاضی مشهور نفس و معاند نیست و کذا ذکره الحاشیه  
 بهذا المعنی صوری دلیل می شود که فایم علی صغری  
 و کذا فاسد و هو کبری دلیل المعترض علی

[illegible]

اي لان ما يتحقق ذلك فيقضي امرا  
فالمراد وكل ما يتحقق امرا فاسد فاسد  
اما العنصر فلان المنه بهذا المعنى صفة  
محدومة منهى عنها وكل مدعوم منهى  
فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
امرا فاسدا او اما الكسري فاما انما بها  
بدليل واحد حسبها ظاهر لكن يمكن  
منها مستد بان قولنا ان كان زيد مارة كان  
ومن تقريرنا هذا اظهر ان قول المحشي لان المنه  
بدليل مزدوف كلنا مقدمه القايم على قول وك

1870

كان الحلال ان يكون محالا ان لو كان الحلال  
بالايات وانما اذا كان محالا بالغير  
نحن فيه فلا يكون محالا وهو لا  
منه محالا بالغير لنفسه ان يحسنها واما في  
نفسا فلا استحال فيهما عبد الرحمن

یا نبی عن مصداق المعنی  
تہ الامام فی قوله کہ مع محمد



اي لان تعظيم الله تعالى لا يقوت على تقدير رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لان تعظيمه شانه منزهة ولا يلزم من تعظيمه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان راجعا الى الله تعالى كان تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ليس منزهة في قول بعض النكاح السابقة ولا يلزم من تعظيم الله المستند من رجوعه الضمير اليه فلو كان الضمير اليه راجعا لغات تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لا يلازم رجوعه اليه لانه لا يقوت عبد الرحمن

وقد اجمع على الاعتراف من بوجه آخر ان رتبة النبي صلى الله عليه وسلم في الوعان القديم  
 للمنفق عنه هو المنتهى التي تكون القوم منها توجب المنع عليه بحقه  
 لا المنتهى التي يكون القوم منها تنسب اليه حسب سبل يقع في الكثرة  
 في اشكال في اثبات مطلق المنتهى له عز وجل قول تعظيمها انه  
 الضمير اذ راجع الى النبي صلى الله عليه وسلم واما الله تعالى فله الاول اولى  
 لان تعظيمه شانه تعالى منزهة في قول من ينسب اليه النكاح السابقة  
 واما من كان منتهى شرف النبي صلى الله عليه وسلم لام اعتمادا على المقاسمة  
 في التعظيم لا بينهما من القرب اولاه جهل التعظيم والشرف كمنتهى  
 واحدة على ما سبق وانت تعلم ان رعاية النكاح بين ادوية  
 الصلوة والحمد ايضا يقع ان يجعل كمنتهى لتقدير المنتهى على المنتهى  
 السببية قول وفادة لا اختصاص به هذا الكلام يدل على ان  
 الام لا يفي بالاختصاص حيث لم يقل تأكيد الاختصاص كما  
 كان في قوله وقد عرفت ما فيه ذلك ان تقول انما لم يقل تأكيد  
 الاختصاص لان تاخير فادة التقديم للاختصاص غير فادة لام  
 التعريف انما غير ظاهر بخلاف تاخير فادة لام الملك في قوله  
 لك كتابته ولا يخفى ان الاختصاص بهما يقع ان يكون حقيقيا  
 لو كان الام في الصلوة والتحية بعد الفارجي اي الصلوة والتحية  
 الكلامان واما لو كان لمجرد فمنا في ما يقابل للكفار  
 والا فطلب اختصاص الرحمن والسلامة بالنبي صلى الله عليه وسلم

هذا هو الوجه الذي عليه في قوله تعالى لا تعظم الله تعالى الا الله تعالى لان تعظيم الله تعالى لا يقوت على تقدير رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لان تعظيمه شانه منزهة ولا يلزم من تعظيمه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان راجعا الى الله تعالى كان تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ليس منزهة في قول بعض النكاح السابقة ولا يلزم من تعظيم الله المستند من رجوعه الضمير اليه فلو كان الضمير اليه راجعا لغات تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لا يلازم رجوعه اليه لانه لا يقوت عبد الرحمن

غير

هذا هو الوجه الذي عليه في قوله تعالى لا تعظم الله تعالى الا الله تعالى لان تعظيم الله تعالى لا يقوت على تقدير رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لان تعظيمه شانه منزهة ولا يلزم من تعظيمه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان راجعا الى الله تعالى كان تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ليس منزهة في قول بعض النكاح السابقة ولا يلزم من تعظيم الله المستند من رجوعه الضمير اليه فلو كان الضمير اليه راجعا لغات تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لا يلازم رجوعه اليه لانه لا يقوت عبد الرحمن

غيرنا وما يقال ان الله لو كان اجنفا نبيك للمعجزة باني  
 فالأخيه من اصنافي لو كان لكل استوفاق فهو حقيقي بناء على  
 ما تقرر من ان الصلوة لا يجوز لغير الانبياء نفع قطرة قوت مع بعض النكاح  
 السابقة اشارة الى التعظيم والشرف بالنظر الى الله تعالى لا اشتغال  
 للمنتهى بهما ايضا حيث ان يكون اشارة الى خلاصة قوله  
 اللائق بالجامع ان لا يحط المحمود ولا يعني ان اللائق بالجامع ان  
 يلاحظ المسلم عليه او لا فامسند كونه مشتملا على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يستحق التقديم ذلك ان تقول خلاصة ذلك ان اللائق بالجامع ان  
 ان يلاحظ للمعبود اولا ولا شك ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 عبادة لله تعالى فامسند لا اشتغال على الله تعالى يستحق التقديم وانت  
 تعلم انه يكره ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين المسلم والمسلم  
 عليه في اخره كما لا يخفى قوله ولو اراد ذلك اخره قد عرفت ما به  
 انما عدل عن الطريق المشهور اشارة الى ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 مستحسن للصلوة على الله والمحابة بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين  
 فقول الرحمن في الله تعالى عليه تسعين نزلها عليهم قوله تعالى  
 على محابة ايضا بان يقول مثلا وعلى الله والمحابة الرحمة التي تكرر  
 عند قوله في هذا دعاء شاع على النبي صلى الله عليه وسلم على ما عرفت فانهم قوله  
 تام جزئي انما فيه الكلام تعينا لمحل المناظرة وتنبيها على ان المؤخر  
 انما توجه الى الكلام الجزئي سواء كان القائل ناقل او مدعيه اما ان

لان ما لا يجوز لغير الانبياء عند اصل السنة  
 انما هو لفظ الصلوة والحمد وهما معا  
 على ان الاختصاص الحقيقي على تقديره  
 الاستفراق غير ظاهر

لان عدم جواز الصلوة لغير الانبياء من الاصل  
 عند اصل السنة غير معلوم صدر الدين

من ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحسن على الله والمحابة بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين

فانهم قوله في هذا دعاء شاع على النبي صلى الله عليه وسلم على ما عرفت فانهم قوله



فقد و انت الاول فلان المنقول على محض لا يتعلق به الموضع كالمسبح  
 بل الموضع اذا كان متعلقا بنقل مع جملة خبره وما يقال من  
 ان المنقول لا ينفصل عن الكلام خبري بل ينفصل عنه من الالف مطلقا  
 وطلب الصحة جارية على الجميع فالتفصيل خبري غير منسحب ان هذا  
 انما يتم اذا كان قولنا معنى ناقلا وقوله مدعي معنى مدعيه وانما  
 اذا كان معنى ناقلا وقوله مدعيه مدعيه فالتفصيل لا يخرج منه  
 صورة من صور النقل بل في خبره على محل المناظرة كما عرفت  
 وانت تعلم ان المعنى الذي يظهر لان المدعي لا يكون نفس الكلام  
 بل معناه والمنقول قد يكون معنى الكلام مع قطع النظر عن اللفظ  
 ان الظاهر ان مال الكلام ترويه بين المنقول والمدعي كما قال به هذا  
 القائل المحقق لا يخفى انه لو حمل الكلام على المعنى الاعم لم يكن التعريف  
 حاصرا لان من الكلام الغير خبري ما ليس بمنقول ولا مدعي كالمفردات  
 والركبات التقديرية والاشارة الغيرة المنقولة فالتقدير حسن  
 من وجوه نعم لو حمل الكلام على المعنى الاصطلاحي واللفظي في التقدير  
 جزئيا كان اولى كما لا يخفى ثم هذا التقيد انما يحتاج اليه اذا كان كونه  
 اذا بمعنى الكيفية فكذلك التقيد ان الوافقان في قولنا فطلب الصحة  
 وقوله فاللذين انما يتبع اليرها اذ كان كونه ان بمعنى الكيفية فاذ  
 كانت لا محال فلا حاجة الى التقيد في شئ من المواضع لكونه للثبوت  
 للمقام ان يحمل الكلام على الكيفية بناء على ما صرح به الشيخ في الشفاء

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

ففيه ان هذا انما يتم اذا كان الوافقان  
 والمطالبة متعلقة بالمنقول واما اذا كانت  
 بنفس المنقول فلا كما لا يخفى فعلى هذا قوله ناقلا  
 يعني ناقلا فيه وقوله مدعيه مدعيه  
 لا يعني ناقلا مدعيه مدعيه ولا يخفى عنه صورة  
 من صور النقل بل في خبره على محل المناظرة  
 كما عرفت وانت تعلم ان المعنى الاول اظهر

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

من ان مهملات العلوم كليات كما اشار اليه في الحاشية وانا جعلت  
 الكلام على الكيفية من باب للمقام من ان ما نقله عن الشيخ بسند صحيح  
 وجوب ذلك لا يجوز ان يكون للاد من العلوم في كلام الشيخ هو  
 العلوم للكتابة وايضا المراد بمهمات العلوم اجزاء العلوم وقعت  
 بحسب الظاهر منها ولا يخفى ان كلام المصنف من حيث اجزاء الفن كونه  
 شرطية و اجزاء الفن كليات بل هو اشارة الى كونه من اجزاء  
 الفن كونه المناسب على كل تقدير ان يحمل الكلام على الكيفية لكونه  
 موافقا لما هو المقصود من العلم و للعلوم كلياته قوله تعالى لا  
 تلهيهم تشديد لان الواجب على العلم من مطالعة فن طلب صحة النقل  
 مطلقا سواء كان برجوعه بنقل ما نقلت عنه او بطلان بيان  
 الصحة من ان قل كذا الكلام في قوله فاللذين الظاهر ان المناظرة  
 ان عرفت بمدافعة الكلام من الجانبين اظهرا للصواب على  
 ما حققه بعض المحققين فالتقدير الاول وان عرفت بالنظر بالبعيد  
 من الجانبين في النية بين الشك في اظهار الصواب كما هو المشهور  
 فالتقدير ليس على ما ينبغي وذلك لان المقصود من بيان طرق المناظرة  
 ولا يخفى ان طلب الختم صحة النقل بنقله كان في طرق المناظرة بالغة  
 الشك في كونه ليس حجة بالمعنى الاولى اذ لا مدافعة للكلام في تلك  
 الصورة لكن يؤيد عدم التقيد قوله فطلب الصحة دون ان يقول  
 فطلب التصحيح او بيان الصحة قوله انما يتم ان اراد العلم

ان الكليات والكليات  
 بين المنطوقين من ان المهملة في قوله  
 بالكتابة في الدلائل عبد الرحمن

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره

هذا هو المقام الذي عليه  
 في الكلام على الكيفية  
 وهو ان الكيفية هي التي  
 لا يتغير بها المعنى  
 بل هو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره  
 وهو الذي لا يتغير  
 في ذاته ولا في غيره



١٠  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا أن  
 هدانا الله

القوانين

[illegible]



الطريق

لا يلقى المطالب في المنظر من حيث هو منظر اصل وعلى كل تقدير  
تجزي من غير ما ذكرنا سابقا فتدرك قول هو المركب هذا النوع من  
رأي المطلقين اما على رأي الاصوليين فهو ما يكمل التوصل بغير النظر  
ففيه المطلوب خبرا كما ذكرنا في الشبهة وفيه نظرا لان النظر لا يحصل الا بغيره ان  
الدليل عند الاصوليين لا يكون الا مفردا كالعالم بالنسبة الى وجوده بحسب اللفظ الدليل  
الصانع لكن التحقيق ان الدليل عندهم منقسم الى مفرد والمركب المقدم لان قوله بجمع  
المفرد او المقدمات لا يشتمل على موثقة بل هي على خلاف الدليل بجمع النظر فيه  
عند المنطقيين فان المقدمات المرشحة لا تؤخذ مع الرتبة والتعريف الجمع بين المفرد  
المذكور وان كان امكن تطبيقه على القول المشهور بان براد من النظر الارادة على  
النقطة احواله لكنه لا ينطبق على التحقيق كما لا يخفى ويكره التوجيه بان مقتضى المعنى النجاس  
لا ارادة النظر فيه النقطة فتم اوجه احواله ان يكون متعلقا بهما  
والنقطة لا يتحقق بنفس الدليل المنطقي ولا باحواله من غير شبه الذي هو  
ذات المقدمات الموعود منه بل يعلم انك ان تقول المراد بالا مكان  
الامكان كما من النظر لما وقع فيه صحيح النظر اى ما لا يمكن التوصل  
بجميع النظر من غير ما يكون وجوده ولا يكون عدمه ضروريا  
له والدليل المنطقي لا يستعمل على التوصل بغير التوصل الى المطلب الخبري  
فيكون التوصل السببي ضروريا له فتم فقيتين فاما فقيتين اصل  
النقطة با مع انهم قسموا القياس الى البسيط والمركب فذكرنا انه متوقف  
فتمنا بخفي ما فوق الواحد ليعمل القسمين اشارة الى ان التحقيق

فإن المطلوب خبرنا كما ذكرناه في الاستدلال وفيه نظر لأن المستدل  
 الدليل عند الأصوليين لا يكون إلا مفردا كالعلم بالنسبة إلى وجوده بحسب الظاهر الدليل المفرد بل يحتمل تحقيقه بالمركب  
 الصانع لكون التحقيق أن الدليل غيرهم منقلا المفرد والركب المفرد لأن قوله بجمع النظر فيه يختص بالمركب ويمكن  
 المنفردة أو المقدمات لا يشتمل الموصوفية بل يشتمل على الدليل بجمع النظر فيه صحيح الظن في أحواله ولا يمكن  
 عند المنطقيين فأنه المقدمات لا يشتمل الموصوفية بل يشتمل على الدليل بجمع النظر فيه صحيح الظن في أحواله ولا يمكن  
 المذكور وأن كان أمكن تطبيقه على القول المشهور بأن براد في النظر في الإرادة على المعنى الحقيقي وشموله على المفرد  
 النظر في أحواله لا ينطبق على التحقيق كما لا يخفى ويكفي التوجيه بأنه بمقتضى المعنى المجازي وقوله ويمكن التوجيه  
 لإدخال النظر فيه النظر في نفسه وفي أحواله لا يكون متعلقا بهما إشارة إلى عموم المجاز فتدبر للمولى الله  
 عبد الرحمن  
 الأستاذ



از کلام مبتدی علما راجع به شکل دامن  
مردان و زنانه علی بن ابی طالب  
مختصر الاموال

فمن مقتضى من القياس المركب بانظر الى نتيجة كقولك كل انسان حيوان  
وكل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل انسان جوهر لان ليس دليل الازالة لكل  
ولان المسائل لا يعتمد على القياسات المشعرية

دفع الاستقام من الأدلة الغير البينة الانتاج انه يستند انقاض  
 التوفيق المشهور طرأ الصدفه على جزء الدليل كما لا يخفى وان  
 خبر بانته بردا بناء على التوفيق المشهور طرأ بهر انه يدخل فيه  
 المبهمات لا يبرهن. فلقا هذه المقدمات التي تستند المط  
 بطريق كدس والنقدية المستنتمة لقضايا قياساتها معها  
 وانما يخرج عنه الأدلة البينة الانتاج ايضا اذا لا يستند شيء  
 منها العلم بالنتيجة لجواز ان يكون النتيجة معنومة بدليل اخر اما  
 ان يحمل العلم شيء اخر على الالتفات اليه كمن خلاف الظاهر  
 وعلم ان اولوية هذا التوفيق غائبة باذنه من النقطة

اذالم يرد مثل هذه النقوض عليه دون المشهور وهو من بل يرد  
عليه فانه انما يصدق على المركب من الغضبين المشتملين على  
المصدق بغيره وعلى المصدق بنسبة المبادى المطلوب

لتحصيل المكلف في الجمول فتوري او تصديق ولا تصديق على  
القياسات الشعرية اذ ليس تركها لادى الى محمول حقيقة  
ولا بد شئ من ذلك لتعريف المشهور وما يبرر على كل القبول  
اثنهما لا تصديق على ما بعد الدليل الاول في الاذنة المذكورة مع  
على مطلوب وحسن القول بانه يستلزم العلم بالمطلوب بوجه آخر  
وهو محمول نظري بذلك الوجه اطلاق الدليل على سبيل التفسير  
فقط برفق ولا يمنع النقص فيمكن ان يكون المراد بالبيع ههنا معناه

في ذلك انضاس المركب فان نتج في المثال  
 المذكور وهو قولنا كل انسان جوهري هو  
 بشيئ كل مقصدين من تلك المقدمات الثلاث  
 فان نتج المقدمتين الاولتين انما هي قولنا كل  
 جسم لا قولنا كل انسان جوهري لا قالوا وهو قد لا يكون  
 كما يكون بطريق الرادى الاشكال الاول كما في الاشكال الثامنة  
 وكذا حال مقدمتين الثانية والثالثة من تلك المقدمات

من التوفيق المشهور في  
هذا العالم حادث بورث الكمال والعالم متغير متناهي في  
الوجود على هذا القول انه مركب من قضيتين. الأولى ان  
الوجود في العالم مع انه ليس من افراد الدليل عبد الرحمن  
للمطالع في

[illegible]



اولى وانما قال بوجه لان ظاهر حال صارف عن ظاهر المقول قوله  
 على ما قيل اشارة الى الاختلاف الواقع في بيان المراد به هنا كما  
 اشار اليه في حاشية او الى ضعف القول كما سيجي قولا متوقفا  
 عليه في غير هذا صادق على نفس الدليل مع انه ليس بمقدم  
 قطعا ويحكمه دفعه بان المراد بالتوقف عليه التوقف على وجه  
 لا يصديق التعريف على نفس الدليل والآن لم يتوقف محتم  
 الدليل على نفسه وانك تقول كلمة ما عبارة عن القضية  
 والدليل ليس بقضية وفيه لفظان ان تقول ان كان كنه  
 ما عبارة عن القضية او المراد بالتوقف عليه التوقف على  
 محتم يلزم ان لا يصديق التعريف على شرائط الادلة  
 كاجاب الصوري وكيفية الكبرى في الشكل الاول مع انها مقدمة  
 بالمعنى المقصود به هنا على ما يدل كلام السبكي في  
 تصانيفه وان كان كلمة ما عبارة عن مطلق الشيء يلزم ان يصديق  
 التعريف على نفس المراد بالتوقف عليه التوقف على نفسه  
 يلزم ان يصديق التعريف على نفس المستند الدليل وعلى غيره من  
 الفكر وغيرهما مما يجعل مع انها ليست مقدمات كما لا يخفى على النصف  
 لا يقال المراد بالتوقف التوقف بها واسطة والتوقف  
 في تلك الصورة ليس كذلك لانك تقول لا يصديق على جزاء الدليل  
 ضرورة ان يتوقف محتم الدليل عليها بواسطة نفس يقال  
 الدليل

بهذا التعريف يستدعي ان يكون اثبات توقف محتم الدليل  
 على ما يمنع واجبا على المانع حتى يكون منعه مسموعا واثبات التوقف  
 في مثل اجاب الصوري وكيفية الكبرى شكل جدا فيلزم ان لا يتم المنع في غيره  
 من المواضع التي لا يشبهه في انه يتم المنع فيها وايضا لا شك ان  
 طلب الدليل على ما يستلزم محتم الدليل من غير توقف مانع جوهري  
 ايضا فلو كان المنع طلب الدليل على مقدمه الدليل بالمعنى المذكور  
 لورد ذلك على حصره وطيفه السائل بعد الاستدلال في المنع والنقض  
 والمعارضة فالاولى ان نفس المقدمة باستلزام محتم الدليل  
 سواء كان موقفا على اوله ولا يحكم ان اجاب الاول بان المانع  
 في حيث هو مانع لا يجب عليه اثبات شيء بل يكفي مجرد الاحتمال  
 سواء كان المعبر فيما يمنع هو التوقف او التزم على انه يجوز ان لا  
 يكون المنع مسموعا الا فيما قالوا بالتوقف فيه كشرائط الادلة بناء  
 على ثبوت التوقف فيه الزامها والاشتم وقوع المنع المسموع في  
 غير ذلك من التوازم الا باعتبار رجوعه للمانع شيء مما يتوقف  
 عليه البتة بان منع الزام الغير الموقوف عليه مجرد احتمال عقلي  
 ولا دليل على وقوعه والحكم المذكور استقواء على فلا يخرج فيه ذلك  
 الاحتمال وقد اجب عنها بان كلمة ما عبارة عن القضية والمراد بصحة  
 الدليل التصديق بصحتها وبالتوقف الترتيب فاصل التعريف ان  
 المقدمة فنفسه ترتب عليه التصديق بصحة الدليل وهو بدعي في



نظر

القضايا الأخذ من الوازم مطلقا وفيه مع كونه خلاف  
 ما ينبغي من التوفيق جدا بقضي ان لا يكون نفس الشيء  
 في الادلة مقدمة وفيه لا يخفى نعم منها ما يعتبر الاحكام الضمنية  
 قاطعا ضرورة انه لا يقع طلب الدليل الا على حكم والتصديق وكما انه لهذا  
 في السيرة المقدمة بهما بقبضته حلت جوا حجة فلتا من قوله  
 لم يذره تلخيص الكلام في هذا المقام ان يقال المنقول من حيث هو مقول  
 ان لم يكن دليلا فلهذا لا يتوجب السيرة وان كان دليلا فانه  
 هو على سبيل الحكيم وان قل غير ملتزم بقبضته فلا يغيب المؤاخذة عليه  
 ومنه يعلم ضعف ما ذكره من الدليل فيما ليس يوقف قول بل يراه  
 وجه الترفي ان الدليل الاول انما يدل على ان المنقول من حيث هو مقول  
 لا يتوجب السيرة المؤاخذة انما فقه والمنع المقيد حقيقة لانه لا يتوجب  
 السيرة المؤاخذة والمنع حقيقة اصلا لوجوبه اخذ على الحكمي الصرف لكنه  
 غير نافع في مقام المناظرة لانه لا يغير الحكمي وهذا الدليل يدل على انه  
 لا يتوجب الى المنقول المنع الحقيقي اصلا ولا على ان يقول بل الدليل المنقول  
 من حيث هو مقول ليس بدليل اصلا حتى يغير بمنع متجاوزا على ما  
 عرفتم قوله والتاقل للزم ان الزوم من هذا الكلام وجه اعتبار فني  
 مجتهد في النقل وانت خبر بان قوله اقام دليله قال لا طائل من  
 وقوله فتوجب عليه ما يتوجب عليه في غير هذا الدليل المنقول  
 الذي للزم فحتم ما يتوجب على الدليل الحكمي الذي اقام براسه او يتوجب  
 واما انه ليس بدليل بالنسبة الى التاقل من حيث انه ناقل فلا يجد ثقتا  
 او المعتمد في مفهوم المنع ان يكون متحقق المنع مقدمه الدليل على  
 بحسب نفس الامر لا بالنسبة الى شخص فتا بل

فلا يتعلق به

أي اعم من ان حقيقة المنع هو هذا المعنى  
 المذكور فقط بان يحمل قول المنع ان المنع  
 طلب الدليل على مقدمته على ان المنع يحكي  
 بهذا المعنى اعم من كون مجتهدا لا حقيقة  
 على تقدير مجتهد به حقيقة اعم من ان يكون  
 حقيقة المعنى مختصا في ذلك المعنى او يكون  
 معنى اخر حقيقة او معان اخر كذلك فلا يتم  
 التقريب من وجهين الاول ان هذا الدليل  
 لا يستلزم المدعى توقفه على ان يكون بهذا  
 المعنى حقيقة لا ايضا لا يستلزم لتوقفه على  
 انحصار المعنى الحقيقي للمنع في المعنى المذكور  
 وذلك ايضا غير محقق او بان يحمل قوله المنع  
 انه على ان هذا المعنى حقيقة للمنع سواء كان  
 حقيقة المنع مختصا فيه او لا فنقول لا اعم انه  
 معنى حقيقي وعلى تقدير تسليمه فلا يتم التقريب  
 لما مر آنفا عبد الرحمن

الناقل

على هذا الناقل ما يتوجب على السند والما بعد ان يكون قول ما يتوجب  
 عبارة عن المنع وتنقص العارضة كما قال فتوجب على الناقل  
 الشئ المشهور ونظير ذلك قولهم قال ما قال وفيه فقط  
 قولنا يدل ان الناقل بان يقول انما يتم كما لا يخفى في اصل ان دليل  
 المصنف ان حمل على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط فهو متوقف  
 من وجهين وان حمل على ما هو اعم من ذلك فلا يستلزم ان يكون وجهين  
 او يمنع من وجه ولا يستلزم المطمئن وجهين على كل تقدير ان ما  
 ذكره انما يدل على ان النقل والدرعي لا يعتان حقيقة وانما على انهما  
 بمقتضى مجازا فلا ولو سلم فلا يدل على حصر المنع في المجاز ولو كان كما  
 ويكره الجواب عن الاول بان الملق بالبيان هو الجواب السببي من الدعي  
 لا الجواب الشبهي للمؤثر بينا في البيان وبان في الدليل مقدمة مطلوبة  
 لظهور ما هو من ان المنع معان مجازية مناسبة للنقل للمنع والدعي  
 كطالع الصفة وطلب الدليل وغيره الثاني بان المحرمان في او المجاز مجاز  
 فيما يتم الكناية والمجاز قولنا ايضا لا يدل ان الظاهر انما اعترافا من آخر لكن  
 لا ورود له الا حاجة في كلام المصنف التعيين معنى المجاز وانما  
 قوله في الظاهر العبارة انهم مجاز ان يكون منع النقل بمعنى طلب فليس بالمعنى الحقيقي بل بمعنى من معانيه المجازية  
 تفهيم ومنع الدعي بمعنى طلب الدليل عليه والمراد بالطلب البيان الذي  
 جعله مستلزما بين المنع طلب البيان لا مطلق الطلب ضرورة  
 ان النقل والدعي مطلوب البيان لا مطلوب وفي قوله بمعنى طلب حجة  
 مطلقا

وانت تعلم ان هذا انما يتجه اذا  
 كان المنع في قوله لا يمنع عن استعمال  
 لفظ المنع لوكنته معناه الحقيقي  
 ولما اذا كان معناه الحقيقي كما هو المتبادر  
 فلا كنه قد عرفت ما فيه من

غني

انه كلما استعمل المنع مع النقل والدعي  
 اي بمعنى كان بعد الترتيب



[illegible]

هذا الغايته اذا كان الغرض اعني نفع الاناس  
متعلقا بالغرض المستفادة من التمام ولا غرض  
مدعو اليه بل الظاهر متعلق بالنسبة وجوب الانبار  
على الكلام بعد الحق



هذا هو وجهه من وجهي  
 فيكون له وجهان  
 على الغرض ان يتغير المنع بكونه موجبا والغرض من وجوبه عند  
 التحقيق او على المنع على المطالبة مجازا والغرض استدلالا لمطالبة  
 كذا لا يلازم قوله المنع الدليل اه كما لا يخفى قوله فهو نقصان حاله  
 وذلك لان النقص الاجمالي في التحقيق دعوى في الدليل مع  
 شهادته على ذلك مطلقا والشاهد ما بين على الدليل كخرج  
 به في حاشيته وهو اعم من ان يكون خلف الدعوى من الدليل او  
 غير ذلك وانما ما يدل عليه ظاهر كلام المصنف ما بعد من ان لا بد  
 في النقص الاجمالي من ان يكون له خاص هو التخلف فغيره حتى على ما يجي  
 فان قلت المناقشة التي ذكرناها في حاشيته الاخرى لكونها مثبتة  
 على خصوص هذا في النقص الاجمالي بالتخلف نعم تجوز ان منع الدليل  
 حصرا اعم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال في النقص الاجمالي  
 لا يكون الا ابطالا وجوابه ان المراد من هذا هو ان لا يكون  
 ادلة ما يدل على فساد الدليل من حيث انه شاذ يزوج بتحقيق منع الدليل بمقارنته الى هذه الصورة الابطال  
 هو كذا لك بمقتضى السند مطلقا لان المطالبة لا تقارن الى هذا المعنى بل انما تقارن  
 على التقديرين

فيكون له وجهان  
 على الغرض ان يتغير المنع بكونه موجبا والغرض من وجوبه عند  
 التحقيق او على المنع على المطالبة مجازا والغرض استدلالا لمطالبة  
 كذا لا يلازم قوله المنع الدليل اه كما لا يخفى قوله فهو نقصان حاله  
 وذلك لان النقص الاجمالي في التحقيق دعوى في الدليل مع  
 شهادته على ذلك مطلقا والشاهد ما بين على الدليل كخرج  
 به في حاشيته وهو اعم من ان يكون خلف الدعوى من الدليل او  
 غير ذلك وانما ما يدل عليه ظاهر كلام المصنف ما بعد من ان لا بد  
 في النقص الاجمالي من ان يكون له خاص هو التخلف فغيره حتى على ما يجي  
 فان قلت المناقشة التي ذكرناها في حاشيته الاخرى لكونها مثبتة  
 على خصوص هذا في النقص الاجمالي بالتخلف نعم تجوز ان منع الدليل  
 حصرا اعم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال في النقص الاجمالي  
 لا يكون الا ابطالا وجوابه ان المراد من هذا هو ان لا يكون  
 ادلة ما يدل على فساد الدليل من حيث انه شاذ يزوج بتحقيق منع الدليل بمقارنته الى هذه الصورة الابطال  
 هو كذا لك بمقتضى السند مطلقا لان المطالبة لا تقارن الى هذا المعنى بل انما تقارن  
 على التقديرين

المنع

المنع بالمعنى الاخص بالدليل لانه كما اعتبر مقدمته الدليل في مفهوم المنع  
 بهذا المعنى كان تعلقه بكل واحد من الدليل ومقدمته مثبتا على وجه  
 عنه ولا شك ان التجريد على تقدير تعلقه بالدليل اقل فهو اظهر ومنه  
 يعلم ضعف قوله في قوله ما ذكره بقوله فتأمل قوله بانكم كيف  
 يجوزون اه يعني ان منع الدليل اذ لم يكن مقارنا بشاهد كان مكابرة  
 غير مسبوقة لانكم يجوزون اه يعني ان منع مقدمته معينة من الدليل  
 بلا شاهد ولا قدومه مكابرة اذ كان بطريق المطالبة سواء كان  
 مع السند او عارضا عن السند ايضا فلم لا يجوز ان لا يكون منع الدليل ايضا  
 بلا شاهد مكابرة غير مسبوقة اذ كان بطريق المطالبة لان منع  
 الدليل ههنا اعم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال على ما يقتضيه  
 يقتضيه سياق سابق كما علم على انه لو حمل منع الدليل في كلامهم  
 على ابطال الدليل لم يتم التوقيف لانه لا يلزم من بطلان كون المنع قضاة  
 ابطال الدليل كونها منع بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل  
 وهو المطلوب لجواز ان يكون المنع قضاة منع الدليل بمعنى المطالبة  
 على فظهم ضعف ما يقال من ان منع مقدمته الدليل الذي هو المنع قضاة  
 بمعنى طلب الدليل عليها ومن البين ان الطلب لا يحتاج الى شاهد ومنع  
 الدليل الذي هو النقص الاجمالي بمعنى ابطاله ولا شك ان ابطال الشيء  
 دعوى لا بد له من بينة تدل عليه وهو ان دعوى من يدل عليه  
 وبطلان هذا فظهر الفرق بينهما انتهى على ما في المتن

اي لا يستلزم الدليل الذي ذكره وهو قولهم  
 لان منع الدليل امانا يقال اه مدعيهم وهذا المنع  
 اي المناقضة منع بعض مقدمات من مقدمات  
 الدليل او كلها على سبيل التقييد لا منع الدليل  
 عبد الرحمن



الحق لا تترك في الفوق بل على خلافه حيث قال فاعلم في بطلان  
 تلك الفوق فليتنا مع منهم من اجاب عن اصل السؤال بان منع الدليل  
 معناه منع مقدمه غير معينة منه ومنع مقدمه غير معينة بطريق  
 لطالبه غير موجب لان اقامه الدليل على مقدمه غير معينة ليس  
 في وسع العقل فلا يقع طلبها منه وفيه نظر لاننا لا نعلم ان منع الدليل  
 معناه منع مقدمه غير معينة منه بل معناه منع مجموع الدليل  
 حيث هو مجموع سواء كان باعتبار مقدمه من مقدماته او لا ولا يخفى  
 انه يقع طلب الدليل على مجموع الدليل في العقل لانه ان يقيم دليلا واحدا  
 على صحة جميع مقدماته او يقيم على كل مقدمه منها دليلا على حدة ثم  
 يستدل بصحة كل منها على صحة المجموع ولو سلم ان منع الدليل  
 منع مقدمه غير معينة منه فقدم التعيين معينة من جانبها  
 لا من جانب العقل فيصح طلب الدليل على مقدمه غير معينة بان  
 يقيم العقل دليلا على مقدمه معينة كالصغرى مثلا ولو قال المانع  
 بعد ذلك ليس بالمنوع خدي هو الصغرى بل مقدمه اخرى لكان  
 هذا منعا اخر يجب على العقل دفعه ايضا باقامة الدليل على مقدمه  
 اخرى كما في الاول فتأمل واما ما يقال نعم يجوز ان يكون عدم صحة الدليل  
 بجميع مقدماته بداهة او لا فلا يجزى ان الشك به فلا يكون منع الدليل  
 بلاشك على اطلاقه مكابرة والقول بان بداهة القصد اخلته في  
 الشك بدفعه يستلزم ان لا يكون المنع المتوجب بداهة منعا

بوجه اخر  
 وهو ان كل جواز ان يعيّن  
 التعيين من جانب العقل ايضا بحيث ما ذكر  
 بعد الله

مجردا وان لا يكون الشك به منحصرا في خلف حكمه الدليل واستلزامه  
 فداخره ان ظاهر حقيقتهم الاخصار فيها فيستوفى  
 لان الشك به عندهم ما يدل على فساد الدليل كما سبق ولا شك  
 ان بداهة فساد الدليل ما يدل على فساد بلا تعسف والسند  
 عندهم ما يندفعه التقوية المنع فلا يكون بداهة سند الا اذا ذكرت  
 حقيقة فلا يلزم من كونها شاكرا كونها سند حتى يلزم ان لا يكون  
 المنع المتوجب بداهة منعا مجردا على ان البطلان اللازم منسوخ لا بد له  
 من بيان ولا يخفى ان بداهة فساد الدليل باجتهاد الاستدلال خلاف  
 ما حكم به بداهة العقل فهي داخله في استدلاله فساد اخر على ان حكمه  
 المذكور يستلزم ان لا بد من نقضه من تحقق مادة النقض وتحقيق المادة  
 المذكورة غير معلوم فلا يسار قوله بما يجد نفسه فيه ان المناظر  
 في مقدمات الدليل يجوز ان يكون مترددا في مجموعها من حيث هو  
 مجموع من غير تردد في شئ منها على التعيين على فساد حكم ما ينفرد  
 فانقسام غير عام ويكره دفعه بان التقسيم استقرائي وتحقيق الصورة  
 المذكورة غير معلوم ولو سلم فلا شك في ندرة وقوعها والمراد من النظر  
 في مقدمات الدليل هو النظر الكثرة الوقوع على انه لا تقسيم مضمنا بل  
 المقابلة الصور التي شاع وقوعها في مقام المناظرة كما يشير اليه كلمة  
 رتاج مع ترك اداة لحد وبها نجه انه لا تقابل بين القسم الاول وبين  
 شئ من القسمين الاخرين كما اشار اليه في الحاشية صرحا







قطعاً وقره بطريق الاستدلال كما حل الجواب المذكور على المعارضة  
 كما هو ظاهر عبارة فردة بطريق النقص الاجمالي ولو قرر الجواب بطريق  
 المنع جازي تقرر الرد الاستدلال ايضاً باذني عناية وتوجيه على التصديق  
 ما يقال الغرض جازي الا عند الضرورة وفي النقص والمعارضة  
 فردة لان البتة لا يعلم خلد ليل المعنى على سبيل التعيين  
 فيبطل النقص والمعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا  
 في اعتبار ما لا مكان المنع مع السند فما هو ذلك الحكم في المقدمة  
 المعينة وفيه ان هذا انما يتم فيما اذا لم يعلم النقص والمعارضة  
 خلد ليل المعنى على سبيل التعيين واما في غير هذه الصورة كالنقص  
 في الصورة المذكورة وكذا اذا اجتمع المنع مع النقص والمعارضة  
 فلا يتم الا ان يعتبر اذ الباب فندبر وما برده على حكم  
 المذكور الدخول في الدليل بان بعض مقدماته مستدرك او يجب اخذ مقدمته  
 اخرى فيه وهذا الدليل لا يستلزم المدعى والجواب بان كل ذلك  
 من قننة متعلقة بالدعوى الضمنية في الدليل مردود بان  
 كون تلك الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل على تأمل  
 سيما الاخر كما اشار اليه في حاشيته وفيه ايضاً نظر لان الظاهر  
 ان الاعتراض من استدلال الجواب يمنع فما ذكره في رد الجواب  
 كلام على السند بطريق المنع بالبرهان ان تقرر الاعتراض من منعا  
 والجواب استدلالاً لا يمكن ان يكون حجة مفهومة باسرها ممنوعة

لا بد من بيان وجه الجمع بين ما ذكره في رد الجواب وبين ما ذكره في رد الاعتراض  
 في رد الجواب انما هو انما يتم فيما اذا لم يعلم النقص والمعارضة  
 في رد الاعتراض انما هو انما يتم فيما اذا لم يعلم النقص والمعارضة  
 في رد الجواب انما هو انما يتم فيما اذا لم يعلم النقص والمعارضة  
 في رد الاعتراض انما هو انما يتم فيما اذا لم يعلم النقص والمعارضة

والا فلي ان يقال انه من قننة او نقص اجمالي على قولهم سيما الاخر  
 تأمل ويكفي الجواب عن اصل الاعتراض بان الدخول في الاستدلال من قننة  
 لان الاستدلال مما يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً والدخول في الاستدلال  
 راجعاً الى الدخول في الاستدلال اما الشئ فظاً واما الاول فلان الاستدلال  
 المعبر عنه الدليل استلزام السبب كما هو المتعارف في السبب  
 السبب لا يكون سيما واما ما قيل انه من قبيل تعيين الطريق ويحتاج  
 عن قانون المنفعة فبما به انه واقع في كلام المحققين على ما لا يخفى  
 والى غير الجواب بان كل مقدمته منع مجازي لدعوى منتهية لا محل  
 لها في صحة الدليل وان كانت مقارنته لم فهي خارجة عن المقسم كما  
 لا يخفى على ان تلك الدعوى لو لم تكن مما يتوقف عليه صحة الدليل كما  
 الدخول فيها خارجة عن المقسم ولو كانت مما يتوقف عليه صحة الدليل كما  
 فيها من قننة ذلك ان كل جواب الذي ذكره على هذا وجه لا يخبر ما ذكره  
 في الرد اصله وما يذكر على ذلك هو الدخول في الدليل بدعوى مصادرة  
 على المطلوب وبأنه مصادم للبرهان كما هو المشهور في دفع التشكيك لا بالبرهان  
 الرازي والجواب عن الاول انه راجع الى منع الاستدلال نقضاً او من قننة  
 ومنه بعض الشرح من الجواب بان الدليل المشتمل على المصادرة  
 من قبيل المخالفة خارجة عن قانون المنفعة لانه ليس في الدليل  
 المشتمل على المصادرة لا يلزم ان من قبيل المخالفة بل انما يكون مخالفاً  
 اذا كان المستدل عالماً باستعماله على المصادرة وجعلها وسيلة الى

لان اجابة الامر في الاستدلال  
 لعدم كفاية ذلك الخرج في  
 الاستدلال عند الرهن  
 بالضرورة



وايضاً يلزم على هذه ان لا يكون قول الاربعه زوج سند مساوياً للمنع قولنا الاربعه زوج مع ادم مساوياً لادله  
 يستلزم ان يكون قول الاربعه زوج سند مساوياً للمنع قولنا الاربعه زوج مع ادم مساوياً لادله  
 ان يكون قولنا الاربعه زوج سند مساوياً للمنع قولنا الاربعه زوج مع ادم مساوياً لادله  
 الاول اليه بان يقال بنقض المقدمة المنسوبة احتمال النقيض والسند هو الجواز فيجب القولان في المثال بلا ابطال  
 لكن يلزم على اعتبار النسب في المضمرات  
 المستور به باعتبار النقص وهو خلاف  
 المشهور فتدبر

مع التفتت ان قد قلنا ان في معارضة لا يستلزم شتمه  
 عليها نفس الامر لئلا يكون ذلك خلاً في جواز ما لا وادرا  
 وعملنا في ما تراجى الى النقص على ما افاده السبب في حاشية  
 للمطالع قولنا مساوياً للمنع المشهور ان ما واداه السند المنع  
 انما يعتبر بالنقص لا بنقض المقدمة المنسوبة بالبعث المشهور في  
 النسب بين القبايا وكذا المعلوم والمفهوم كما استدلنا في حاشية  
 وربما يقال ان ما واداه النسب بين السند والمنع  
 يعتبر بالقياس لا خفاً المقدمة المنسوبة لان مدار المنع  
 عليه سواء كان مع نقض المقدمة المنسوبة او لا وفيه ان  
 المقطع ان السند من قبيل التقييدات وخفاً المقدمة المنسوبة  
 من قبيل المقصورات فاعتبار النسب بينهما ليس ما ينبغي التمسك  
 الا ان يرجع خفاً المقدمة الى القضية كما لا يخفى فوفق في رفع  
 بالابطال اهـ هذا مبني على ما استشرنا فيهم من ان منع السند  
 ليس بموجب ابطال موجب اذا كان مكسباً ولا غير كما  
 استدلنا في حاشية وقد بقاء مرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع  
 السند مساوياً للمنع في ما واداه النسب بين السند والمنع  
 المنسوبة على السند مساوياً لان السند مساوياً يكون معارض  
 لذلك ليس فيكون دفعه بالمنع من حيث انه معارض له خفاً  
 انه مساوياً للمنع وبطلان ما دللنا ان يستلزم ثبوت المقدمة

لا يخفى ان ما واداه النسب بين السند والمنع  
 والتمسك على سبيل التمثيل في رد ان السند  
 ابلغ معارضه لدليل العقل في ما واداه النسب

المنسوبة

المنسوبة

المنسوبة لامر حيث انه سند ويكفي من جانب من السند  
 المساوئ انما اعتبر في من حيث انه مقفول من غير ما  
 له معارضه ليس ذكره العقل في ما واداه النسب بين السند والمنع  
 لغو لا طائل تحت الا اذا استلزم للمنع لا تثبت انما في ابطال  
 السند المساوئ باثبات المقدمة المنسوبة يحتاج الى اعتبار ذلك  
 بتحقيق اثباتها التي يجب العقل خلاف اذا اقام العقل دليلاً  
 على المقدمة المنسوبة فانه لا حاجة لرجوع الى اعتبار كون ذلك سند  
 معارضه لذلك ليس من هو من فصول الكلام من حيث ان ينفرد  
 المبني عليه بالمنع لا بد ان يتحقق باعتبار المقصود من حيث اعتبره  
 والآن لم يكن معارضه خلاف الا بطلان فان اثبات المقدمة المنسوبة  
 لا يجب ان يكون مبني على اعتبار حكم بل يجوز بناؤه على ما واداه  
 السند نفس الامر كما لا يخفى نعم اذا اعتبر البطلان تلك الحاشية وجعل  
 ذلك السند مساوياً للمنع لذلك ليس وجب على العقل دفعه  
 بالمنع والابطال كما هو علم المعارضه قولنا سبب المنع اذ لا يمنع  
 المجازي اعني لمطالبة مطلقاً كما بل عليه تقابل النفي ما بدليل او غير  
 وخبر الكلام على السند فيها وكذا المنع المضاف في قولنا منع المنع ومنه  
 ما يؤيده فلا يخفى ما ذكره في حاشية صحت على ما لا يخفى قولنا على

وجوبه

يعني ان اثبات المقدمة المنسوبة على العقل انما يكون  
 اذا كان العقل في صدر المواقفة وقادر على ابطالها  
 واحداً والآخرين قادر على ذلك فلم يجب البطلان



منه فان قيل او يتصل ذلك التعليل بتعليل آخر او بحت آخر  
لأن من لا يخاف من فعل من هذا القبيل هل هو في السند بانه لا يصح  
للسند ان لا يفتى المنع والله هل فيه ثبوت في حد ذاته غير مستقيم وكذا  
الله هل فيه ثبوت فيما يذكر لتو من حيث لا يقع في كتب بعض المحققين  
تسليم المنع وانما في ما ذكره من دفعه انهم محتمل ان يفتوا في  
الشيء كما يشي من ان تلك المقدرة المشهورة عند ارباب السأطة  
تقتضي ان يكون كل واحد من هذه الاحاث الواقعة في كتب  
المحققين من قبيل ترك الواجب محل نظر فالتفوق من ترك الواجب  
يكون توجيها لتركه بان فيه اشارة الى عدم القسم المتروك في القبول  
جدا مع ان حكمه يعلم باذنه بادي تامل فقولنا انك تنبزه هذا  
اعراض على ما سبق انفا من الكلام على السند على سبيل التقي بالسير  
او التنبه انما يفيد اذا كان السند ما يجب بزمه او لا يفيد  
ان قولهم يجب بزمه من دفعه دفع المنع ان كان اشارة الى  
ما ذكرناه من دليل كون الكلام على السند الكافي على سبيل التقي  
مفيدة او نومه لان السأوة اعم من اللزوم وان كان تقييد  
السند للسأوى بزمه ان لا يكون دفع السند للسأوى على ملأه  
مقبدا وهو خلاف رأيهم ويكفي في جواب شبهة باختيار كل واحد  
من الشافعين اما الاول فيبان يقال هذا الدليل من حيث لا يتحقق  
من ان مجرد الدوام لا ينفك عن اللزوم على ان مجرد الدوام كفي

في اثبات الدوام اذ ان ان نقول بطلان احد السأوى من لا ينفك  
عن بطلان الآخر فمع السند السأوى يكون مع دفع المنع قطعا  
فيكون مفيد اثبات المدعى بادي تقييد الدليل وانما يقال في انه يجوز  
تجريد الدليل بحيث يرفع الاشكال بان يقال المعنى ان دفع احد  
السأوى من بطلان السأوى وبطلان السند مع دفع السأوى الآخر  
ففيه انه على تقدير تمامه انما يدل على ان يكون دفع السند للسأوى  
للمنع مفيد مطلقا وانما الثاني فلا تالا نسلم ان دفع السند  
مطلقا مفيد عندهم ولو يتيه ما وقع في شرح الاداب السعدى من  
ان ابطال السند انما يفيد اذا كان لا رعا للمنع فليتامل ويكره ان  
يجازي بان السند السأوى في عرفهم ما يكون بينه وبين المنع تلازم  
وح ينطبق الدليل على المدعى بلا خفاء كما اشار اليه في شبهة ذكره  
برد على من يزم على هذا ان يكون السند الذي لا ينفك هو عين  
للمنع ولا المنع عينه بالزوم بينهما واسطة بين تمام السند  
وبسأوى والاعم والاخص مع انهم حرموه فيها كما اشار اليه  
في حاشية الاخرى ويكره دفعه بان كونه استوائا وتحقق الواجب  
للمذكورة غير معلوم وبهذا ينبغي ان يورد على كونه ان  
اريد حصر السند المطلق في القسم المذكورة فهو ظاهر المنع يجوز ان  
يكون السند مبينا للمنع في الواقع وان اريد حصر السند الصحيح فيها  
فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز عده من القسم وبالجمله لا بد من  
خارج عن السند الصحيح في القسم المذكورة

والظاهر ان دفع السند للسأوى لا ينفك عن دفع المنع

في حاشية السند المطلق في  
الكتاب المذكورة فلو لم يكن  
السند بانيا للمنع في الواقع وان اراد  
حصر السند الصحيح فيها  
فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز عده من القسم المذكورة  
وهو البين على ان الحصر استوائي وتحقق  
المذكورة غير معلوم



في الملبس او في الملبس

ذكر الملبس او في الملبس...  
حصر الاستقواء وتحقق...  
ان بهما واسطة اخرى...  
على ما يقتضيه اعتبار...  
وبين المنع لزوم...  
بين الاسم وان...  
الذي يكون بينه...  
لا ينفك شي...  
ايضا مجرد احتمال...  
قولهم البطل...  
واحد من الواسطة...  
تقرير وقوعها...  
للمساوي مفيد...  
في الملبس...  
الا ان يجعل...  
فان قيل...  
مسويا باعتبار...  
للدليل المذكور...  
منع الدليل المذكور...

والبيان لا يخفى...  
الا وهو...  
على كون...  
ما هو...  
بالمعنى المذكور...

وقوع

في الملبس...  
يكون دفعه...  
الصحيح فيه...  
الاتفاق...  
منه ان يجوز ان...  
ومسوا...  
يكون الدليل...  
في زعم...  
الاجابات...  
او متضمن...  
اشارة الى...  
الاعم والبصا...  
اشارة الى...  
التقيض...  
واعم...  
مقرا...  
مبنية على...  
في الحاشية...  
منه نقض...

والبيان لا يخفى...  
الا وهو...  
على كون...  
ما هو...  
بالمعنى المذكور...



اعم مطلق من نقض المقدمة الممنوعة واعم من وجه من وجهها واني  
 لا يرفع ذلك كجواب النقيض بل الذي هو المختص من وجهه لا نقض  
 المقدمة الممنوعة وبه وخفاها او اعم منه مطلقا على ما سفت من خفاها  
 اليه لاثارة فهو غير حاسم لاثارة الاشكال وانت تعلم ان قوله  
 ان سلم بطلانها اوردته مع الجواب المذكور وقوله على تقدير جوازها  
 كجوابه في تقريره على ان جواب ايضا مع فيلزم مقابلة المنع بالمنع و  
 ما يقبل من ان ما ذكره انما يجيء اذا فسره بسند الاعم من المنع بما  
 كان اعم من نقض المقدمة الممنوعة واما اذا فسره بما كان اعم  
 من خفاها فلان الاعم من خفاها لا يبرهن جازما وخصوما من غير  
 من غير خلاف وهو لا يقبل التعداد حتى يكون بسند اعم من وجه فلا يبرهن  
 ان يكون الاعم مطلقا من خفاها بنا على ان بين نقض المقدمة  
 الممنوعة وخفاها عموما وخصوما من وجه ولا شك ان دفع  
 ذلك بسند اجابا على ثبوت المقدمة الممنوعة كدفع السند  
 المبني على نقض المقدمة الممنوعة والاعم منه مطلقا قوله على تقدير  
 جوازها انما ان الضمير راجع الى السند الاعم ونسبة اثارة لا منع جواز  
 كون السند اعم بنا على ضعف التفسير المذكور على ما اشار اليه  
 سبق فكل هذا المنع ضعيف جدا لان السند قد فسره في الادب المسمى  
 بالكون المنع منبأ عليه لا يخفى ان هذا المعنى ايضا شامل للاعم  
 على انه لا يرفع الا عن ارض غير القائل بالتفسير السابق وهو السند

قد سحره

قد سحره بل لا يكون موجبا امساها ذوقا لا من بطريق  
 المنع قول كان مجامعا هذه الكلام مبني على ما سبق تحقيقه  
 من ان التبع المعبرة بين السند والمنع انما هي بالتبعية لا بالنقض  
 المقدمة الممنوعة في حقيقة كما ان التبع كما شئت صرنا و  
 ذلك لان التبع المعبرة في السند لو كانت بالتبعية لا خفا  
 المقدمة الممنوعة لا يلزم ان يكون السند الاعم مجامعا للمقدمة  
 الممنوعة ضرورة ان تحقق معنى العموم على هذا انما يقتضي كونه  
 مجامعا لوضوح المقدمة الممنوعة وهو لا يستلزم صدق المقدمة  
 كما في تحقيقه نعم على تقدير كون السند مجامعا لوضوح المقدمة  
 الممنوعة انما يستلزم جوابا على قياس كونه مجامعا لنفسها  
 لان ابطاله على هذا التقدير ايضا يفرط في بطلان بسببه وضوح  
 مقدمته ولا يثبت دعواه قوله فاذن ابطاله بغير العقل اه  
 قد يتوهم ان كون الا بطلان مقترنا بامكانه لكثرة غير ممكن  
 لاستلزامه ارفع النقيضين وهذا النقيض لان ابطال الشيء  
 اقامة دليل على بطلانه وبني لا يستلزم من خفا المقدمة الممنوعة اعم مطلقا  
 من وضوحها ايضا فمتصور فيه لان كون وضوح المقدمة الممنوعة  
 من غير من غير خفا فاما لا يقبل التعداد ثم والسند وضع لا يحتاج  
 من غير خفا على ان تقديره لوضوح كونه من غير من غير خفا غير  
 ظاهر قوله صرنا سوال مشهور وقد يقال هذا السؤال انما يرد

لان الاول ان يقول فاقا ابطاله لا يمكن  
 لان يلزم ارتفاع النقيضين فسخ



هذا هو الدليل المستدل به

من تخلف الحكم عن الدليل

الحكم الذي هو في الدعوى

واما اذا ريد من الحكم الحكم اللازم للدليل  
سواء كان حكم الدعوى او غيره من الدوام

المتبادر من المعارضة بحسب العرف  
انه يكون متعلقا بالدليل الذي اقامه  
المعلق على ما ادعاه الاخرى انه يوصف  
الدليلون بالتعارض دون المدلولين  
على ان المراد بالمعارضة ههنا هو المقابلة  
على سبيل الممانعة على ما فسرها بعض  
المحققين لا ما هو المشهور من اقامة  
الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم  
الدليل اذ لا يرتبط بهما ج قوله بدليل الخلفي  
ولان ذلك هو ان المقابلة على سبيل الممانعة

قوله وايضا المعارضة ان هذا هو بان  
تتبع ما قيل وهو كلام المحقق الشريف  
في هذا المقام كما اشار اليه في الحاشية

ويعمل قوله في معنى ما قيل في هذا المقام

اذا حمل تخلف على تخلف الحكم عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا حمل  
على ما هو اعلم و تخلف اللازم عن الدوام فلا ورود له الا اذا  
استلزم الدليل فسادا كان لازمه متخلفا عنه قطعا ضرورة ان  
ذلك العناد لازم غير متحقق في الواقع ولا يخفى عليك انه على  
تقدير حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل فانه لا بد من الدوام  
اذا ريد من الحكم النتيجة كما هو المتبادر واما اذا ريد الاثر فمقتضى  
على الدليل سواء كان النتيجة او غيرها من الدوام فلا ورود له ايضا  
يكره ان يباب باننا نأبرء اذا حمل قوله فاذا استغنت به على  
الكلمة واما اذا حمل على الابهال فلا بد ان لا يبرء من رعايته  
نكتة في تخلف التخلف بالذکر وكانت النكتة فيه انه اشهر الاشهر  
على ما يشهد به الاستواء قوله اما تخلف حكم المذكور عنه اه هذا  
متعلق بالقول لا بالمقول اي يكون منشا هذا القول اتصالا  
المذكورين سواء اتي به الى بيان اول او متعلق بمنع الدليل لا بتفسيره  
ليلا يرد انه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بدليلا او لبا لا  
لا يحتاج الى بيان اصلا لان بدايته عدم صحة الدليل في قوة استلزام  
خلاف ما يحكم به بداهته العقل على ان مجرد احتمال العقل غير قاطع في  
الموجبات والتقسيمات كما وقعت الاشارة اليه سابقا  
قوله وايضا المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعى اه فيه  
ان المعارضة في الاصطلاح اقامته للدليل على خلاف ما اقام

عليه

ايضا كما لا يخفى

عليه محض الدليل وهذا المعنى لا يقتضي كون المعارضة متعلقة بالدليل  
بحسب الظاهر بل تعلقها بالمدعى اظهر لانها في النظم قدح في المدعى والدليل  
مسكوت عنه وان كانت راجعة الى قدح فيه في حقيقة ويكون  
دفعه بان المراد ان المتبادر من المعارضة بحسب العرف ان يكون  
متعلقا بالدليل الذي اقامه المعلق على ما ادعاه لا ما ادعاه الاخرى  
انه يوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين نعم لا بد من اعتبار  
التجريد فيها على التقديرين كما لا يخفى وانت تعلم ان قوله بدليل  
لا يرتبط بقوله عورض الاشكال بعيد وهو ان يحمل المعارضة  
على المعنى اللغوي وهو المقابلة على سبيل الممانعة اي قول بدليل  
الخلاف قلنا قل قوله ونقيضه اه هذا مبني على ان المعنى  
للمعارضة ان يكون دليل المعارض والآخر نقيض ما يدل عليه  
دليل المعلق كما يستفاد من كلام السيد السند في هذا المقام وبرهانه  
كما اشار اليه في حاشيته انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص  
من نقيض ما يدل عليه دليل المعلق او ماويه معارضا لدليل المعلق  
كالدليل الدال على حدوث العالم من المشكلين بالنسبة الى الدليل  
الدال على قدمه من الحكماء فيبطل حكم السائل في مقابلة المعلق في  
المنع والنقض والمعارضة لظهور انه ليس مغا ولا نقضا ايضا  
يكره ان يجاب عنه بان الدليل الدال على اخص من نقيض مدعى المعلق  
او ماويه دال على نقيضه قطعا ضرورة استلزام الاخص للاعم

تشبه للدليل الدال على الاخص من نقيض المدعى  
فان العالم حادث اخص من العالم ليس بقديم  
لان بيده الحقيقة لكونها سابقة كما تصدق  
لعدم ثبوت الجول للموضوع تصديق مع ثبوت  
الموضوع في نفسه وهذا هو الوجه الذي يكون  
تلك الحقيقة بما لم من قول العالم حادث دخل  
الدليل الدال على نقيض المدعى كالدليل على  
عدم استغناء العالم عن المؤثر من التكلم  
دليل الحكم على قدمه كان يقال العالم يستغنى  
عن المؤثر لا يتغير ولا شيء من المتغير عن  
المؤثر من التكلم يستغنى عن المؤثر فالعالم  
ليس يستغنى عن المؤثر وهذا ما لا ينقض  
العالم قديم وهو العلم ليس بتقديم ثل بغير الركن  
او يجعل المعارضة بمعنى الرد والدفع كما لا  
اي رز بدليل الخلاف



واحد المتساويين لا يخرج من ان يكون ذلك الدليل معارضا  
 لدليل المعلن من حيث انه يدل على تقييد مدلوله وتأسيسه  
 المعنى القوي للمعارضة اعني المقابلة على سبيل المعارضة  
 لا مانع الا باعتبار ان مقتضى ما قبله وما مع قطع النظر عن تلك  
 حيثما لم يفسد بقاءه في مدعى المعلن والمقصود حصر الكلام القادح  
 وفيه المنوع التمسك على الارتفاع وعدم ان الفاضل في الاداة  
 المسعودي تستلزم تلك المعبرة في تعريف المعارضة بطلانها  
 وبؤيده العبارة المشهورة في تعريف المعارضة من ان ذلك  
 ان دل على ما ادعى به عند ما يتغير فقوله في حاشية هذا  
 كلامهم ليس على ما ينبغي قوله على دليل المعلن الاول المراد  
 اتحاد على الدليلين مادة ومادة كذا في جميع الوجود كما  
 هو المتبادر والآن تصور التعارض بينهما بل باعتبار خصوص  
 الصورة وبعض المادة وهو الكبر في الاقضية الاقضية  
 وتجزئة المتكرر بعينه نفي وانما كان في الاقضية الاستثنائية كذا  
 يقال قد اشار اليه في حاشية وعلى هذا القياس الكلام في  
 الاستواء والتمثيل وفيه نظر على اما اولها فانه انما يحتاج الى  
 صرف العينة في تعريف المعارضة باعتبار ظاهرها اذا كان  
 التمسك المذكور مبنيا على مطلق المنطقين في الدليل وما اذا  
 كان مبنيا على مطلق الاموليين فيه فلا حاجة الى ذلك

هذا هو الوجه في تعريف المعارضة  
 على ما ذكره في كتابه في المنطق  
 وهو ان المعارضة هي التي  
 تقتضي بطلان المدعى  
 او ما يقتضي بطلان المدعى

كما ان رايه في حاشية

فتأمل جديا

كذا

كذا ياتي عن قولهم صورة كصورتها وانما ثانيا فلان التعارض  
 في الاقضية المنطقية في الامور النظرية غير ظاهر مع اتحاد الصورة  
 والكبرى ايضا بل الظاهر ان اجل اتحاد المادة في الاقضية الاقضية  
 بمعنى اتحاد جهة الاوسط فكون المادة في المادة فيها قلبا بل  
 قول كذا في المقالات العامة العروءة حتى التي يكون من يستدل  
 بها على جميع المطالبات المستفيضين مثلا ان يقال الشيء الذي يكون  
 ان يكون وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما ان يكون موجودا  
 او معدوما واما ما كان يلزم ثبوت المطلوب لا امتناع تخلف  
 اللازم عن اللزوم او يقال الشيء الذي يكون عدمه محال ووجوده  
 مستلزما للمطلوب اما ان يكون موجودا او معدوما لا جابر  
 ان يكون معدوما والا يلزم الحال فيكون موجودا فيلزم ثبوت  
 المطلوب غير ذلك وحلها انما هي كونه معدوما ونفي الملازمة  
 مستند بانها انما تتم اذا كان عدم ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع  
 بقاء تلك الصفة المعنوية في نفس الامر وهو ممنوع لجواز ان  
 يكون عدمه بانتفاء ذاته وتلك الصفة معا او بانتفاء تلك  
 الصفة فقط كذا في شرح القياس قوله ولما كان السائل في حاشية  
 على ان الفاء في قوله في الصورتين فيصير وفيه ان الظاهرها حاطقة  
 على قوله منع لا فاده الترتيب بين منع المعلن والنقض والمعارضة  
 من السائل على قياس ما عرفت في قوله فاذا اشتغلت به

لا ينبغي على مفسر وهو ان  
 يستدل في النقض بالمعارضة



فلا حاجة الى تقدير اصلا واخت تعلم ان ضرورة العقل ما  
 في مورد النقص والمعارضة انما تقع اذا لم يكن محتما ظاهرة  
 عنده فالحكم اما محمول على الالهام او على التقدير في التقدير  
 على قياس ما سبق قول من غير مقتدر اه اما عقلا فلا يشتر  
 اليه شي شبة من ان الدليل الثاني للمعنى يجوز ان يكون  
 اقوى من الدليل المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فبحوز  
 ان يكون محبوب الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى تقدير  
 لا يكون سلب جواز المعارضة على المعارضة مطلقا  
 ما ينبغي جواز كونها مفيدة في حجة وهذا القدر كاف في حل  
 المسئلة في كلام المص على المعنى الا اننا نقلنا في الية  
 في حاشية الاخرى من ان المعارضة على المعارضة وانفرد في كلام  
 المحققين فيكون جائزة عندهم قول الموافق الوضع الطبع له  
 المتأخر في الطبع في مثل هذه العبارة يجب ان يستقدم  
 بالطبع ومن يتبين ان النقص ليس متقدما بالطبع على صح  
 على المتضمن ولعل المراد من الطبع ههنا الترتيب  
 الذي يقتضيه طبع البحت بناء على ان النقص  
 قبل مرعا على ان الدليل خلاف المسئلة انما يحل  
 خفاء واما المعارضة فهي في الدليل من فلا عبرة  
 الدليل على متعلق النقص اعني مجموع الدليل  
 في الطبع يقتضي تقدم المسئلة على قياس ما تقدم الموصول في النقص

واما ثانيا فلان ذلك لا يضر المص لان طبع  
 البحت وان افترض تقدم النقص كذا  
 تقدم متعلق المسئلة وهو مقدم  
 الدليل على متعلق النقص اعني مجموع الدليل  
 في الطبع يقتضي تقدم المسئلة على قياس ما تقدم الموصول في النقص

على الموصول في كذا كذا المنطق وكذا وجهه هو مولى لها واما ثالث فلان  
 يجوز ان يكون عدول المص على الاصل كذا وهي بيان حكم النقص والمعارضة  
 على الوجه المناسب وكذا انما رتبة على سبيلها جميع هذه الوجوه فتوجه

هذه الحق اعد  
 المذكور في  
 تقديم

في النقص

تقدم النقص على الظاهر يقتضي تقدم المسئلة لما تقرر في المسئلة  
 من ان المعقل - دام مقلا يكون التعليل حقا وليس على ذلك  
 الا مطابقة ذلك لان المسئلة اسم ولان تقدم متعلق المسئلة  
 وهو مقدم الدليل على متعلق النقص اعني مجموع الدليلين بالطبع يقتضي  
 تقدم المسئلة على قياس ما تقرر في تقديم مباحث الموصول  
 في النقص على مباحث الموصول في النقص في كتب المنطق  
 ولما ثانيا فلان يجوز ان يكون عدول المص على الاصل كذا  
 وهي رعاية الاختصار في بيان حكم النقص والمعارضة بقوله  
 في صورتين صحت ما نفا او رعاية تاسيسها في كون  
 كل منهما استدلالا وفي كون كل منهما ارجاعا الى مقدم غير معتبر  
 وكذا انما رتبة على سبيلها جميع هذه الوجوه فتوجه واعلم ان  
 تأخير المعارضة عن النقص والمسائلة في ترتيب البحث  
 على ما اتفقوا عليه ليس على ما ينبغي بل الظاهر انما لا يراى اقوى لكونها  
 ابطالا للمدعى الذي هو من الاصل في المسئلة دفعة خلاف النقص  
 و المسئلة فان المسئلة ليست ابطالا والنقص وان كان  
 ابطالا للدليل كذا ابطال الدليل لا يستلزم ابطال المدعى واما ما  
 قيل من ان المعارضة لا عبرة بها لكونها دخلا في الدليل من غير  
 ان الدخول في المدعى اقوى من الدخول في الدليل كما لا يخفى كما مر فوس  
 تجزى في التنبهات اه فسيان يجوز ان يكون جريانها فيها على سبيل

على ان الدليل هو موصول في كتب المنطق  
 ومقدمه على سبيلها جميع هذه الوجوه  
 والدخول في المدعى اقوى من الدخول في الدليل  
 الى ما هو المقصود



الحا دون الحقيقة ويؤيده أن الدليل معتبر في توقيعاتها وحكم  
على ما يقع التنبؤ مجازا غير مناسب لمقام التوقيف ولو سلم  
فالمفهوم الثالث في التنبؤات مما لا يجدي به نفع كثير ولهذا يدفع  
بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع مواضع جربانها فيها من كلامهم  
لهذه التنبؤات لم يوصفوا **بقول** **الظن** أنه متعلق بقوله الظن  
من التعلق التعلق اللفظي كالتعلق بخلاف ما علمه ومنه أن  
شيء من الأفعال السابقة لا يصلح أن يتعلق به هذا الظن  
بل هو خبر مستبعد محذوف أي هذا الخبر كونه بمثلته بانه  
نقول كما لا يخفى فلهذا نرى التعلق في الحاشية بالارتباط وللا بد  
بالارتباط بما في صدر الرسالة لا صحتها ارتباطه من حيث  
الخطاب فيما عبر عنه بصيغة خطاب كقولهم إذا قلت وموجب  
الغيب فيما عبر عنه بصيغة كقولهم منع يعني أن قوله بن نقول  
ينبغي أن يكون على صيغة خطاب كقولهم فيمنع مجازا في الجار فيما  
بعد على صيغة المجهول للغائب لكن لا يلائمه قوله في آخر التنبؤ  
فيمنع بأن يقال ويحتمل أن يكون لاد من الارتباط ارتباطا  
بما سبق من حيث أنه تمثيل له وج قوله هذا شروع  
بيان لوجه الارتباط فندبر **قوله** تمثيل مع ما سبق في أنه  
تمثيل لم يذكر مثال مع ما سبق كقوله ولا يمنع النقل والتدعي  
إلا مجازا اللهم إلا أن يقال المراد بما سبق المقاصد السابقة

للقول

والقول المذكور ليس من مقاصد القرآن والمراد من جميع ما  
والأكثر في حكم الكل كما اثبت في الحاشية لكم التوجيه لا قل  
غير حاسم لمادة الاعتكاف إذ من المقاصد السابقة ما لم يذكر مثله  
ههنا كطائفة الصحة وطلب الدليل والمنع **المجرد** **قوله** **السنن**  
حاصله أن الكلام مستند إليه لثبوت حقيقة في الشرع وكما يستند  
إليه لثبوت حقيقة في الشرع وهو أن التنبؤ لا يلائم الكلام صفة التنبؤ  
ولقائل أن يقول قد صرح المحقق التفتازاني في التلويح بأن  
ثبوت الشرع موقوف على عدة أمور منها ثبوت ثبوت  
الكلام فإثباته بالشرع يكون دورا قطعيا ويجوز أن يجاب عنه  
بأن ثبوت الشرع لا يتوقف على ثبوت صفة الكلام كما  
لا يخفى على المتأمل الصادق وكلام المحقق التفتازاني لا يكون  
مستندا على المصنوع غيره من المتكلمين في إثبات الكلام بالشرع  
ولو سلم فثابت يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت الكلام اللفظي  
دون النفي وهو المراد ههنا ولو سلم فالمراد بالشرع الذي يتوقف  
ثبوتها على ثبوت الكلام هو الكتاب والسنن فلا يتوقف  
ثبوتها على ثبوت صفة الكلام بل يكفي فيها إثبات الصانع العليم  
القدير وإثبات النبوة بما سوى الكتاب من المعجزات نعم لا  
يلزمه **قوله** وكلم الله موسى تكليما لأنه يدل على أنه استدل  
بالكتاب وإنما لم يصرح بكلمة كذا أو مثله إياها لما اقتباس فيهم



**قوله** تقدير تمام اشارة الى منع اسناد الكلام حقيقة اليه  
 بالشرع بسند ان السند اليه قوله كلف موسى تكليما هو التكليم  
 لا الكلام على ما اشارة اليه في حاشية وفيه ان الظاهر  
 يقول لا التكلم بالكلام وكذا الكلام في قوله اسناد الكلام اه  
 اذ المدعى هو التكلم بالكلام فالأولى ان يفكر السند بالتكلم  
 لكن الكلام في ما بالكلام لا بالكلام الا ان الكلام صحتها مبنى على عدم الفوق  
 بين اسناد الكلام واسناد التكلم بالكلام بناء على ان التكلم  
 في الكلام هو الا تصاف بالكلام عند الاشعة وان منع  
 المعترضة كما سيجي نعم تنجيه ان التكلم حق من التكلم بالكلام  
 لانه التكلم مع الغير على ما يستفاد من كثرة اللغة وثبوت الا  
 يستلزم ثبوت الاغم كما لا يخفى **قوله** يدل على ان الكلام اه  
 قد يقال الدليل المذكور في حقيقة قياس من الشكل الاول كما في  
 تقرير من البين انه يتبع ما هو للظاهر من بعد تسليم لاجبه  
 المناقشة المذكورة واجاب عنه في حاشية بان المراد من  
 الدليل هو الصغرى تسامحا وتلخيص الكلام في هذا المقام ان  
 الصغرى ممنوعة ولئن سلمنا الصغرى فكبرى ممنوعة  
 وتبع بعض الشرح من ان المذكور في كلام المصنف الدليل بعد  
 تسليم يدل على المدعى دلالة ظنية والظن كاف في التمثيل  
 فمنظور فيه كما لا يخفى وكذا ان نقول يجوز ان يكون الكبرى

المطوية

المطوية ان كل مسند اليه تعالى حقيقة صفة كما يجوز ان يكون ان  
 كل مسند اليه تعالى حقيقة صفة اذ يتبع على الاول الكبرى مستمرة  
 الاستدلال ثم وعلى الثاني بالعكس فالحق في الكلام على حد  
 الاحتياطين ونزك حكم الاخر بالتعاقب فليتأمل قوله عقلا ونقلنا  
 في اتعاظا فلان ذلك غير لائق بكمال التوحيد ولا لا دليل على  
 ذلك وما لا دليل عليه يجب تنبيه على ما قالوا واما نقلنا فلان  
 جمهور المتكلمين حصروا الصفات الموجودة له في سبعة او  
 ثمانية ولا يبعد ان يقال المراد من الصفات المتكثرة وكيفيات  
 للمع المذكور مسنداته اذ كالا شريك والنقل الشرعي قوله ان  
 الحقيقة اصله مجاز في هذا الاصل بمعنى الراجح عند عدم المانع  
 والفتح ما يقابل واما الاصل في كلام المصنف فيجوز ان يكون بهذا المعنى ويجوز ان يكون  
 بمعنى القاعدة ومعنى ان حقيقة اصل لا يبدل عشر بلا صارف  
 وما كماله واحد في الثاني اظهر وقوله فلا يحتاج الى دليل  
 ارادة حقيقة ظنه دعوى بداهة المقدمة المنوعة كغيره فيكون  
 على امالة حقيقة وفعليه المجاز ووجوده ان يراد انه لا يحتاج  
 الى دليل غير الامانة مع لا فائدة بعندها لقوله واما الدليل  
 ولذلك قال السند في التفسير في نظم في حاشية و  
 لا يخفى ان حقيقة التقرير المذكور استدلال باصالة حقيقة  
 وفعليه المجاز مع استغناء الصارف عن الحقيقة الى المجاز طاهرا

سماوي ربي



هذا الدليل على ان  
الشيء لا يكون  
موجودا في ذاته  
بل في غيره

وهذا الدليل على ان  
الشيء لا يكون  
موجودا في ذاته  
بل في غيره  
فان قيل النقض لا يمتنع  
فيكون قد يكون باجاء الدليل بعينه في مادة الخلف  
وقد يكون باجاء غيره وخطا منه فيها وليس معنى جريان الدليل  
بعينه في مادة الخلف ان لا يخاف من الدليل في الموضوعين مثلا  
منزوعة ان تعدد المدعى بلزم تعدد الدليل بل معناه ان لا يخاف  
الدليلان الا باعتبار الحكم عليه في القضية الافتراضية ولا  
يتفاوتان الا باعتبار الجزئية لكونه بعينه نفسا واجتماعا في القضية  
الاستثنائية وعلى هذا القياس الكلام في الاستقراء والتعميم ولا  
شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل هذا ويظهر من هذا التحقيق  
المتكررة التي يلزم كونها موجودة لزم معانها الا انها في السلب  
ذلك عقلا ضرورة انما ليست موجودة في الخارج ووجوبه  
بطلان نقلا اظهر من ان يخفى قوله فان قيل المدعى ان جواز  
المدعى ليقطع المنع المذكور وثبت المقدمة الممنوعة وحاصل  
ان لا زنى بهن ليس معنى القديم بل معنى اعم منه وما ذكره  
في دفعه اولها من منع للتخريب بناء على انه خلاف لفظ لعدم مقتضى  
كلام القوم والمنع المذكور معني على الظاهر اما ايراد المنع المذكور  
مع سنده على كلام القوم لا على كلام المص رحمه الله تعالى وما ذكره

ان من صفاته تعام الصفات السلبية فلا يكون له ان يكون له صفات  
ولا شك في

في دفعه ثانيا ايراد له بسند آخر وانت تعلم ان النقض لا يمتنع  
الذي ذكره المص فيما بعد يدل على ان الامتناع في كلامه ايضا بمعنى  
القديم فلا تقبل قوله في نفسه ما فيه وفيه في نفسه الا ان اشارة الى دفع  
العلاوة المذكورة باثبات المقدمة الممنوعة بعد تحرير المدعى بناء على  
انه يلزم قيام الحادث بذاته تعالى والثاني اشارة الى منعه  
بان الحادث يتم الموجود في الخارج والموجود في الخارج في نفسه  
ثم يلزم اقول الحق ولا احتج الى تحرير المدعى واما قيام الصفة المتحددة  
الغير الموجودة في الخارج بذاته فاستحالة منوعة فليس محال اتفاقا  
كما ان الدليل في القضية على ان استحالة قيام الحادث ايضا  
بذاته ممنوعة عند الكرامية كما ستوفى قوله في دفعه بالامس اه  
ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة الممنوعة وان  
لزم في الواقع كونه زائدا على المثل ويجوز ان يكون المقصود دفع

السند المذكور اما بناء على فرض ما وانه للتبديل او على ما هي  
وذلك صنف من اشياء الوجود في نفسه من ان النقض المذكور  
من القسم الذي عليه اجراء الدليل في خلاصته في مادة الخلف  
على ما لا يخفى قوله في ان الكلام مركب من حروف كذا في نفسه  
الكلام في هذا المقام ان هونا قياسا بين متعارفين احدهما ان  
الكلام صفة له تعالى وكل ما هو صفة له قديم فالكلام قديم وثانيهما  
ان الكلام مركب من حروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو مركب  
فوقه الدلالة في نقض الاية في قوله باجاء الدليل بعينه في مادة الخلف  
وهذا صنف من اشياء الوجود في نفسه من ان النقض المذكور  
من القسم الذي عليه اجراء الدليل في خلاصته في مادة الخلف  
على ما لا يخفى قوله في ان الكلام مركب من حروف كذا في نفسه  
الكلام في هذا المقام ان هونا قياسا بين متعارفين احدهما ان  
الكلام صفة له تعالى وكل ما هو صفة له قديم فالكلام قديم وثانيهما  
ان الكلام مركب من حروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو مركب



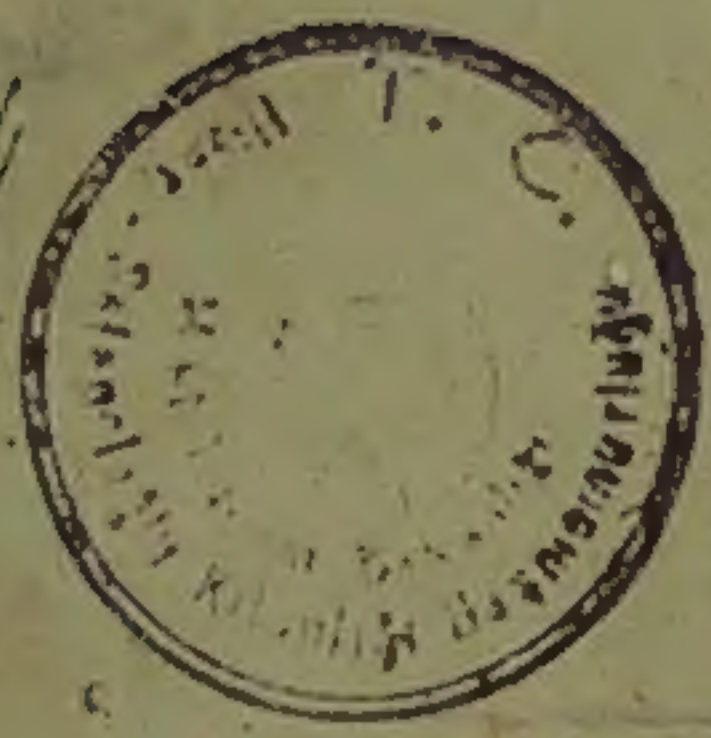
فوق حادث فالكلام حادث فاضف للمسلمون الذي اربع بعد مقدمات  
 القياسين فذهب الاشعة الى ان القياس الاول قد ثبت  
 الاشعة في معنى القياس الثاني وهو المنع المذكور الذي ذكره المصنف  
 اخرنا في كلامه بلصاخر او نحن بلبته في كبراه وذهب بعض الحق  
 والكرامية الى القياس فنحن اهل الحق في معنى القياس الاول و  
 المنع الذي ذكره المصنف بقا راجع اليه الكرامية في كبراه **قوله** بهن و  
 لا ثم ان الكلام مركب في كبراه له حاصل هذا المنع ان الكلام  
 للتنازع فيه هو الكلام النفس وهو معنى قائم بذاته تعلل بدل عليه  
 الكلام للفظ وهو غير مركب في كبراه لانه المركب منها هو الكلام  
 اللفظي وهو غير متنازع فيه هذا هو المشهور بين جمهور المسلمين  
 مفودة في تحقيق الكلام النفس هو امر قائم بذاته تعلل مثل  
 للفظ والمعنى جميعا غير مركب الاجزاء كلقايم بنفسه لفظا وترتبا  
 انما هو في اللفظ والقراءة لعدم سعة الآلة وفي كل من القولين  
 الجاث لا يلبق ابراد ما في هذا المقام **قوله** ان الكلام لفي  
 الفواد اه البت للخطي ومدار الاش دية على الكلام الاثر  
 سواء وجد الكلام الثاني كما في نسخ هذه الرسالة او وجد  
 بدل البت ان على ما وقع في كتب الكلام مستبكر اش رايه  
 في كبراه **قوله** بان ما ذكره في بيان كون المعارضته فيه  
 ان دعواهم على ما نقلت كون المعارضته في المعقولات

كالنقض

بطلان الدليل

بكالنقض في الدلالة على ف د دليل المعتل لا يكون في قوته ولا في  
 ان جرد استدام المعارضته للنقض كانه ذلك على ان الفا  
 من القوة ما يقابل الفعل لا السلام كما في قول المنطقيين الممثلة  
 في قوة جبرية وما ذكره بدل على كونها بنفسها بالقوة كما لا يخفى  
**قوله** الى الله المرجع والمآل الظاهر من قبل عطف الاخبار  
 على الاش فيما لا محل له من الاعراب وهو غير جائز الا ان  
 يحتمل الاقل على الاخبار مجازا وانما في على الاش كذلك  
 او يجعل الواو للحال او لعطف القضية على القضية من غير  
 اعتبار الاخبار والاشائيه **قوله** اعلم ان نحو اشئ اه علم  
 ان ما نقلت عنه في حواشي هذا الشرح فاما كانت مضبوطة  
 معتد عليها عند التزمم الاشارة اليها في مواضعها  
 فيصاحم ليعتد عليها المحققون ويميز ما عني الطالون ان الله مع الذين  
 اتقوا والذين هم محسنون نقدر السواد الى البياض يعون  
 الحكم المسدد الفباض مؤلفه العبد الضعيف الرقا من بنو  
 الفتح بن مخدوم حسنة  
 وقعه تصحيح الاخر من  
 في الاقبال و  
 الاغراض  
 علم

قوله انما نتم اه الحاصل ان جعل  
 اوله العقلية اما رتب بدل على انها  
 اوله عقلية وما يقابلها اعني اوله  
 العقلية اوله عقلية جعل الاداة  
 العقلية على رتب بدل على انها  
 اوله عقلية في كبراه صمغ فيها غير  
 معتد فيها يقابلها اعني اوله  
 ولا بد لهم من هذا الفرق حتى يتم مقصودهم  
 وبيان ان المعارضته لا تستلزم  
 التصديق باليقينين كما لا يخفى فكل  
 الغير يقينين يحمل حيث صح  
 المحصول بـ



Tgnur